

تقرير الاستدامة

للسنة المالية 2025 / 2026
دولة الكويت





حضرة صاحب السمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو الشيخ

صباح خالد الحمد الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

المحتويات

3	موظفي الهيئة
3.1	توظيف الكفاءات المناسبة
3.2	حماية حقوق الموظفين
3.3	الصحة والسلامة العامة للموظفين
3.4	التعلم والتطوير
3.5	تنمية المجتمع
4	القيادة بالحوكمة الرشيدة
4.1	مجلس المفوضين والإدارة: توجيه القيادة الفعالة
4.2	الحوكمة المسؤولة والسلوك الأخلاقي
4.3	خصوصية البيانات والأمن السيبراني
4.4	لوائح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية: وضع ملامح مستقبل الاستدامة
5	مؤشر الإفصاح

1	مقدمة
1.1	نبذة عن التقرير
1.2	نبذة عن هيئة أسواق المال
1.3	نهج الهيئة في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية
1.4	حوكمة الاستدامة
1.5	نهج الهيئة تجاه الأهمية النسبية
1.6	أبرز مواضيع الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية
2	كوكبنا
2.1	استهلاك الطاقة
2.2	إدارة الانبعاثات
2.3	إدارة المياه والنفايات
2.4	التخفيف من مخاطر المناخ

مقدمة 1

1.1	نبذة عن التقرير
1.2	نبذة عن هيئة أسواق المال
1.3	نهج الهيئة في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية
1.4	حوكمة الاستدامة
1.5	نهج الهيئة تجاه الأهمية النسبية
1.6	أبرز مواضيع الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

كلمة رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال

للاستدامة تعني بمتابعة وقياس مؤشرات الأداء المستدام، وإعداد التقارير السنوية المتعلقة بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG). وفي الختام، نؤكد أنه ومنذ تأسيسها في عام 2010، تواصل هيئة أسواق المال جهودها في تطوير بيئة استثمارية جاذبة تتسم بالكفاءة والنزاهة والشفافية، بما يعزز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، كما تمضي قدماً في تحقيق الرؤية الوطنية الرامية إلى ترسيخ مكانة دولة الكويت كمركز مالي وتجاري عالمي، من خلال تبني أفضل الممارسات في مجال الاستدامة، والتعاون مع مختلف الأطراف ذات العلاقة لضمان تحقيق تحول مستدام يدعم بيئة الأعمال ويخدم الأجيال القادمة.

ونسأل الله التوفيق والسداد في مواصلة هذه المسيرة نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة لأسواق المال في دولة الكويت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني أن أقدم تقرير الاستدامة الثاني لهيئة أسواق المال عن السنة المالية 2025/2026، والذي يعد تعزيزاً لمسيرة الهيئة نحو ترسيخ مبادئ الاستدامة في قطاع الأسواق المالية بدولة الكويت، ويأتي هذا التقرير تجسيداً لالتزام الهيئة بدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز مستويات الشفافية والمصداقية، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية. وتعد دولة الكويت من الدول الرائدة في دعم الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي، حيث كانت من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والانضمام إلى بروتوكول كيوتو، بما يعكس التزامها الراسخ بقضايا الاستدامة، كما تتضمن رؤية الكويت 2035 هدفاً استراتيجياً يتمثل في ترسيخ مكانة الدولة كمركز رائد في التنمية المستدامة، من خلال تبني سياسات بيئية فعالة وتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما يدعم حضورها المؤثر على الساحة العالمية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، أدرجت هيئة أسواق المال ممارسات الاستدامة ضمن استراتيجيتها الثالثة الممتدة من السنة المالية 2023/2024 حتى 2026/2027، في إطار سعيها لتعزيز بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والمسؤولية. وفي هذا السياق، تم تشكيل لجنة دائمة



عماد أحمد علي تيفوني

رئيس مجلس الفوضين والمدير التنفيذي

1.1 نبذة عن التقرير



تقدم هيئة أسواق المال في دولة الكويت «الهيئة» تقرير الاستدامة السنوي الثاني للسنة المالية 2025/2026، الذي يستعرض تفاصيل عن أداء الهيئة بشأن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية خلال الفترة من 1 أبريل 2025 إلى 31 مارس 2026، مما يؤكد التزامها بتعزيز الاستدامة والحوكمة الرشيدة. وتهدف من خلال هذا التقرير إلى تزويد أصحاب المصلحة بنظرة شاملة وشفافة لرؤية الهيئة واستراتيجيتها وتقديمها فيما يتعلق ببركاز الاستدامة الرئيسية.

أطر إعداد التقارير والمبادئ التوجيهية

تم إعداد تقرير الاستدامة بما يتماشى مع المبادرة العالمية لإعداد التقارير ومعايير الإفصاح الموحدة لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في دول مجلس التعاون الخليجي الصادرة عن لجنة أسواق المال الخليجية.

حدود إعداد التقارير والنطاق والفترة

يغطي التقرير الأداء غير المالي لهيئة أسواق المال من 1 أبريل 2025 إلى 31 مارس 2026.

جهة الاتصال

لأي ملاحظات أو استفسارات حول هذا التقرير، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني

esg-team@cma.gov.kw

1.2 نبذة عن هيئة أسواق المال

تأسست هيئة أسواق المال في دولة الكويت في فبراير 2010، بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010. وقد أنشئت الهيئة بهدف الإشراف على عمل أسواق المال في دولة الكويت، وضمان تشغيلها بطريقة عادلة وشفافة وفعالة. تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويشرف عليها الوزير المختص. ويكون للهيئة حق التقاضي وإبرام العقود وإجراء سائر التصرفات القانونية من أجل تحقيق أهدافها.

تؤدي الهيئة دورًا محوريًا في تنظيم وتطوير الأسواق في دولة الكويت بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

رؤية الهيئة

توفير بيئة تنظيمية آمنة وممكنة لتطوير وتنمية أسواق المال في دولة الكويت إلى أسواق متطورة تساهم في الاقتصاد الوطني.

رسالة الهيئة

تعزيز النظام الإشرافي والرقابي والتنظيمي لتطوير وتنمية أسواق مال بحيث تكون آمنة وجاذبة وتنافسية وقائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة ومواكبة لأفضل الممارسات الدولية.

وتشمل مهامها الرئيسية ما يلي:

تنظيم الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية: تتولى الهيئة الإشراف على أنشطة الأوراق المالية، وضمان أن تتم جميع التعاملات في السوق بطريقة تتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية. وتسعى إلى تهيئة بيئة استثمارية متنوعة تتماشى مع المعايير العالمية.

ضمان الالتزام: تفرض الهيئة الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية، بما يضمن تقييد جميع المشاركين في السوق بالقواعد والمعايير القانونية المحددة.

حماية المستثمرين: تُعد حماية مصالح المستثمرين أحد الأهداف الأساسية للهيئة، حيث تطبق الأنظمة التي تعزز من حماية المستثمرين من خلال تعزيز الإفصاح الكامل، ومنع تعارض المصالح، والحد من استغلال المعلومات الداخلية.

نشر الوعي والتثقيف العام: تسعى الهيئة إلى تعزيز وعي الجمهور بأنشطة الأوراق المالية، وتقوم بتثقيف المستثمرين بنشاط الأوراق المالية والنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته، بما يساهم في بناء قاعدة مستثمرين أكثر وعيًا ونشاطًا.

الحد من المخاطر النظامية: تعمل الهيئة على تقليل المخاطر النظامية الناتجة عن أنشطة الأوراق المالية، بهدف خلق بيئة مالية مستقرة وآمنة لجميع المشاركين في السوق.

تنمية أسواق المال: تلتزم الهيئة بتنويع وتطوير الأدوات الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، من أجل دعم بيئة استثمارية أكثر ديناميكية وشمولية.

1.3 نهج الهيئة في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة التي يشهدها العالم، برزت أهمية تبني مبادئ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية كأولوية عالمية. وقد أكدت هذه التحولات الحاجة الملحة إلى دمج مفاهيم الاستدامة في الأنشطة الاقتصادية والمالية، الأمر الذي تبنته هيئة أسواق المال انطلاقاً من إيمانها العميق بالدور المحوري للتمويل المستدام في تطوير الأسواق المالية وتعزيز استقرارها ونموها.

وقد تبنت الهيئة نهجاً استراتيجياً يركز على ثلاث ركائز رئيسية: تنمية أسواق المال، والتعاون والتواصل، والتمكين المؤسسي، حيث تم دمج مبادئ الحوكمة والاستدامة ضمن هذه الركائز بشكل يعكس التزام الهيئة بتطوير سوق مالي يتسم بالشفافية والكفاءة. وتشمل الجهود تعزيز الأطر التنظيمية الداعمة للتمويل المستدام، وتحفيز تبني ممارسات الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي، وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم الكفاءة المؤسسية، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية ويعزز موقع دولة الكويت في خارطة الأسواق المالية المستدامة. وفي إطار التزامها بتعزيز الاستدامة، وضعت الهيئة خارطة طريق متكاملة لتطبيق معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تهدف إلى ترسيخ نهج مؤسسي منظم وفعل في هذا المجال. وترتكز هذه الخارطة على ثلاث دعائم رئيسية: تعزيز ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن أعمال الهيئة، وإجراء تحليل للأهمية النسبية لتحديد أولويات الاستدامة ومجالات التأثير، والتوافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة في الحزمة الموحدة الاختيارية من معايير الإفصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي نشرتها لجنة الأسواق المالية الخليجية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن خلال هذا النهج، تسعى الهيئة إلى رفع مستوى الشفافية، والارتقاء بجودة الإفصاح، وتوفير بيانات دقيقة وموثوقة تتيح لأصحاب المصلحة تقييم الأداء المؤسسي في مجالات الاستدامة بكفاءة وموضوعية.



النتائج والتأثير

تم تطوير مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تغطي ركائز الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، بما يضمن قياساً دقيقاً وموضوعياً لأداء الاستدامة. كما تم إنشاء نظام مراقبة متكامل يتيح جمع البيانات بشكل منتظم ولتقييم الأثر الفعلي لمبادرات الهيئة، مما يدعم تقديمها المستمر نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال الاستدامة. وسيتم إدراج هذه البيانات، إلى جانب الإفصاحات ذات الصلة، ضمن تقرير الهيئة السنوي الخاص بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ليتم مشاركته بشفافية مع جميع أصحاب المصلحة.



العمل مع الأطراف أصحاب المصلحة وتقييم الأهمية النسبية

تحرص الهيئة على المحافظة على حوار فعال ومستمر مع أصحاب المصلحة من داخل الهيئة وخارجها، بهدف فهم أولوياتهم وتطلعاتهم في مجال الاستدامة. ويساعد هذا التواصل المفتوح في التعرف على التحديات الجوهرية، وتصميم مبادرات موجهة تلبي احتياجاتهم وتعكس توقعاتهم بشكل فعال.



حوكمة الاستدامة

تم تعزيز إطار الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال وضع هيكل واضح للأدوار والمسؤوليات، بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال. ويسهم هذا الإطار للطور في دعم التكامل الفعّال لمبادرات الاستدامة، ويسهل عمليات التقييم والمتابعة المستمرة من قبل مجلس المفوضين واللجان المعنية، بما يضمن تنفيذاً منهجياً ورقابة دقيقة تعزز من أثر تلك المبادرات.

1.4 حوكمة الاستدامة

تُعد الحوكمة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية (ESG) ركيزة أساسية لضمان نزاهة أداء الهيئة وفعالية دورها الرقابي والتنظيمي. فعلى الصعيد المؤسسي، تُسهم الحوكمة الرشيدة في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقافة الاستدامة ضمن منظومة العمل الداخلي، بما يعزز الثقة لدى الموظفين وأصحاب المصلحة. وعلى الصعيد الخارجي، تمكّن هذه الحوكمة الهيئة من ممارسة إشراف فاعل على الكيانات الخاضعة، وضمان التزامها المستمر بالمعايير المتقدمة في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، بما يسهم في تحقيق الأثر الإيجابي على المجتمع والبيئة. ومن خلال التكامل المنهجي لهذه الأطر ضمن عملياتها التنظيمية والتشريعية، تسعى الهيئة إلى تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل، ولدعم التحول نحو سوق مالي كويتي أكثر كفاءة واستدامة.

رئيس مجلس المفوضين والمدير التنفيذي - مستوى الإشراف

- يشرف المدير التنفيذي (رئيس مجلس المفوضين) على أعمال لجنة تطبيق معايير الاستدامة وإصدار التقارير الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويغطي نطاق إشرافه كل من عمليات الهيئة الداخلية، والإطار التنظيمي المرتبط بالاستدامة، كما يتابع بشكل نشط التطورات الإقليمية والدولية في مجال
- الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، لا سيما ضمن منطقة مجلس التعاون الخليجي، ويُقيّم مدى تكامل هذه العوامل في أسواق المال الكويتية. كما يحرص على ضمان التدرج والتسلسل المناسب في تنفيذ هذه الإجراءات، بما يتيح تبنيها بسلاسة ضمن الأسواق المالية الوطنية ويعزز من فرص نجاحها على المدى الطويل.
- يحظى المدير التنفيذي بدعم من لجان متخصصة منبثقة من مجلس مفوضي الهيئة تعنى بمسائل محددة مثل، إدارة المخاطر وشؤون الموظفين. بالإضافة إلى تولى المجلس مسؤولية الموافقة على المبادرات الاستراتيجية، وإصدار اللوائح، ومراقبة تطورات السوق للتخفيف من المخاطر وتعزيز حماية المستثمرين. لكون
- عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية تشكل ركيزة أساسية لتعزيز استدامة عمليات الهيئة، كما تمثل عنصراً محورياً في خطتها التنظيمية.

الإدارة - مستوى الحوكمة

لجنة تطبيق معايير الاستدامة وإصدار التقارير الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

- تُعد لجنة تطبيق معايير الاستدامة وإصدار التقارير الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية جهة إدارية تتبع المدير التنفيذي (رئيس مجلس المفوضين)، وتضم في عضويتها الإدارات الرئيسية في الهيئة والمعنية بأمور الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وإعداد التقارير الدورية ذات الصلة. وتتولى اللجنة، برئاسة أحد الأعضاء المعيّنين، مسؤولية تطوير استراتيجيات الاستدامة، وتحديد المبادرات ذات الصلة، ووضع مؤشرات الأداء المرتبطة بالاستدامة. تُجري اللجنة تقييماً دورياً لمعايير إعداد تقارير الاستدامة الإقليمية والدولية لضمان إفصاحات شاملة ودقيقة فيما يخص الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. كما تتعاون اللجنة مع مختلف الوحدات التنظيمية داخل الهيئة لتعزيز الوعي بمفاهيم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبناء القدرات المؤسسية في هذا المجال. وفي إطار أهداف الهيئة المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تركز اللجنة بشكل أساسي على تطوير أطر حوكمة بيانات الاستدامة، ووضع متطلبات إلزامية للإفصاح عن مؤشرات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للجهات الخاضعة للرقابة، بالإضافة إلى تقييم مدى ملاءمة اللوائح المتعلقة بالاستدامة المرتبطة بأسواق المال. ويضمن تشكيل اللجنة الإدارة الفعالة للقضايا المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، سواء الداخلية أو الخارجية، من خلال تعيين الوظائف الإدارية المعنية كما هو موضح أدناه:

تشكيل لجنة تطبيق معايير الاستدامة وإصدار التقارير الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

- الرئيس - رئيس قطاع الخدمات المساندة
- نائب الرئيس - مدير إدارة الشؤون المالية والخزانة
- الأعضاء - مدير مكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر، مدير إدارة الموارد البشرية، مدير إدارة الخدمات العامة.

تتعاون لجنة تطبيق معايير الاستدامة وإصدار التقارير الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بشكل وثيق مع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية في إطار مبادراتها التنظيمية المرتبطة بالاستدامة. ويشمل ذلك التنسيق مع الوحدات التنظيمية ذات العلاقة داخل الهيئة، مثل قطاع الأسواق وقطاع الإشراف ومكتب الاستراتيجيات.

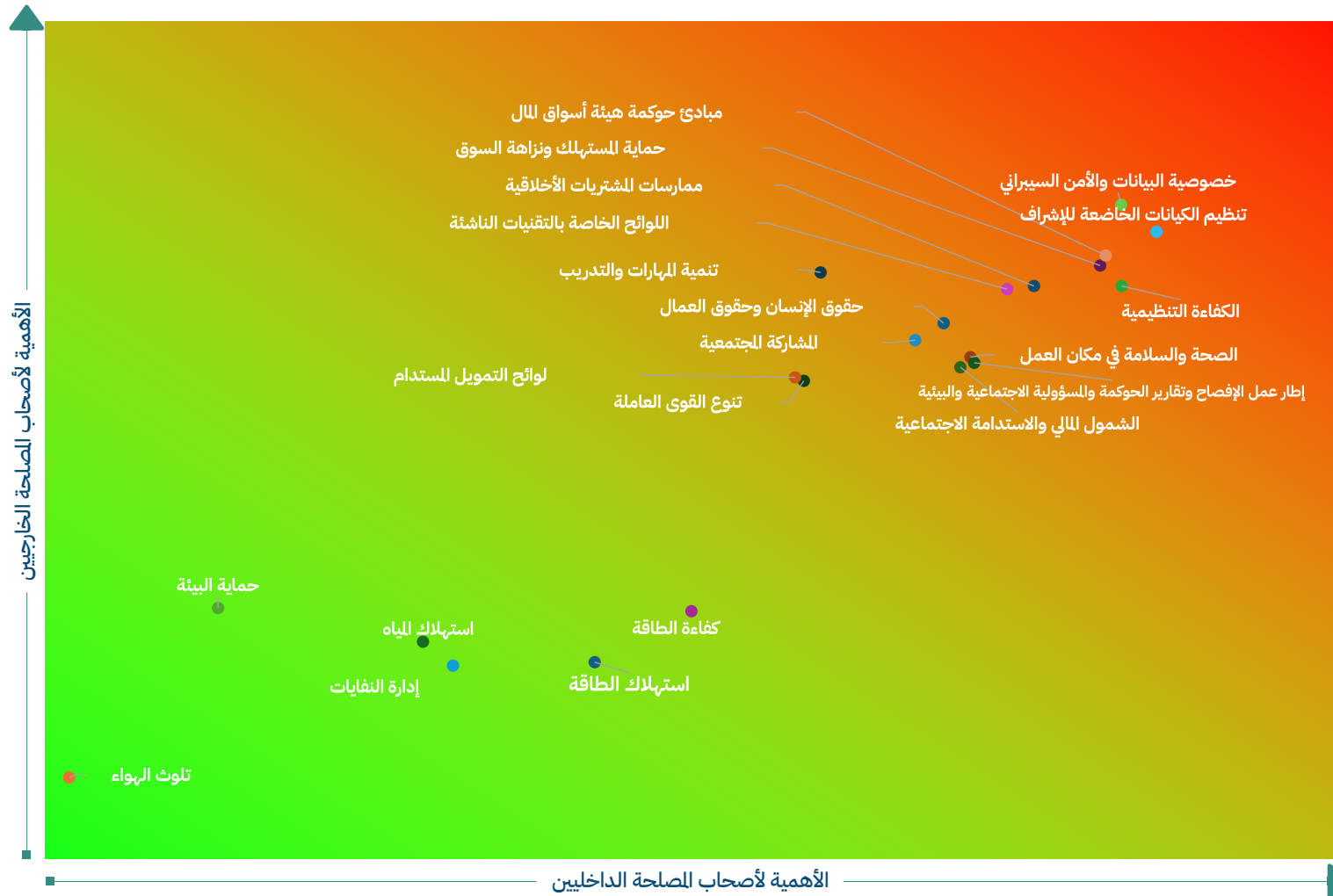
1.5 نهج الهيئة تجاه الأهمية النسبية

تُعد عملية تقييم الأهمية النسبية أداة استراتيجية هامة لتحديد العوامل المرتبطة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تؤثر بشكل كبير على أداء الهيئة من وجهة نظر أصحاب المصلحة. وقد تم تلخيص المنهجية المتبعة لتنفيذ تقييم القضايا الجوهرية في أربع خطوات رئيسية على النحو التالي:



* تم اعداد مصفوفة الأهمية النسبية في السنة المالية السابقة 2025/2024.
* يتمش اعداد مصفوفة الأهمية النسبية كل سنتين.

مصفوفة الأهمية النسبية



* تم اعداد مصفوفة الأهمية النسبية في السنة المالية السابقة 2025/2024 يتم تحديثها خلال السنة المالية 2027/2026.
* يتم اعداد مصفوفة الأهمية النسبية كل سنتين.

نظرة عامة على نتائج الأهمية النسبية



أصحاب المصلحة الداخليون والخارجيون - موازنة القضايا

لكل من ركائز الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، يوضح التوزيع أدناه أهم ثلاث مواضيع بالنسبة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

المسؤولية البيئية		المسؤولية الاجتماعية		الحوكمة	
الداخلية	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية	الخارجية
- كفاءة الطاقة - استهلاك المياه - إدارة النفايات	- كفاءة الطاقة - استهلاك المياه - حماية البيئة	- معاملة المستهلك ونزاهة السوق - الشمول المالي - حقوق الإنسان	- حماية المستهلك ونزاهة السوق - تطوير المهارات والتدريب - حقوق الإنسان	- تنظيم الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة - خصوصية البيانات والأمن السيبراني - الحوكمة الداخلية للهيئة	- تنظيم الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة - خصوصية البيانات والأمن السيبراني - الحوكمة الداخلية للهيئة

* تم اعداد مصفوفة الأهمية النسبية في السنة المالية السابقة 2024-2025.

* يتم اعداد مصفوفة الأهمية النسبية كل سنتين.

1.6 أبرز مواضيع الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (السنة المالية 2026/2025)

المسؤولية البيئية

325.91
طن انبعاثات ناتجة من مكافئ
ثاني أكسيد الكربون



3,230
كجم من النفايات
الورقية



2,809,906.5
لترًا من المياه المستهلكة



المسؤولية الاجتماعية

44%
تمثيل المرأة



87%
التكويت



6,637
الساعات المنقضية
في التدريب



الحوكمة

5
أعضاء في مجلس الفوضين
(كما في 31 مارس 2026)



0
اختراقات الأمن السيبراني
أو البيانات



100%
من الموظفين مدربين على سياسات
الهيئة فيما يخص أخلاقيات العمل
ومكافحة الفساد





2 كوكبنا

2.1 استهلاك الطاقة

2.2 إدارة الانبعاثات

2.3 إدارة المياه والنفايات

2.4 التخفيف من مخاطر المناخ

والشفافية في جميع جهود الهيئة. ويجسد المقر الرئيسي الجديد، المصمم وفقاً لمعايير الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي للمباني الخضراء، التزام الهيئة بكفاءة الطاقة والبنية التحتية المستدامة. علاوة على ذلك، تسعى الهيئة إلى إقامة شراكات ومبادرات استراتيجية تُسهّل دمج الطاقة المتجددة وتعزز الممارسات المستدامة في الاقتصاد. وتعزز هذه الجهود التزام الهيئة بتضمين الاستدامة في استراتيجيتها المؤسسية، مما يضمن مرونة بيئية وتشغيلية طويلة الأمد.

تصدر الهيئة تقارير دورية عن أدائها وتقدمها نحو تحقيق أهداف الاستدامة، وتحرص على إطلاع أصحاب المصلحة وإشراكهم على مدار الوقت. ومن خلال التطلع للمستقبل، فإن الهيئة تتطلع إلى التحسين والابتكار المستمرين. وتدرك أن مسار الاستدامة يتطور ويتطلب التكيف مع التحديات والتطورات الناشئة. وتأمل الهيئة بأن تكون قدوة في أفضل الممارسات البيئية، وتقلل من التأثيرات البيئية، وتقود التغيير الإيجابي في القطاع المالي الكويتي لمستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

في عالم يشهد تغيرات متزايدة في المناخ، ونضوب الموارد، وفقدان التنوع البيولوجي، لم تكن الحاجة إلى المسؤولية البيئية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ولكون أن الهيئة هي الجهة المنظمة لأسواق المال في دولة الكويت، فإن مواجهة التحديات البيئية ليست مجرد واجب أخلاقي، بل ضرورة استراتيجية. وعليه تُعدّ الاستدامة البيئية جزءاً لا يتجزأ من نجاح الهيئة على المدى الطويل، إذ تؤثر على إدارة المخاطر، وقدرة الهيئة على تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة. ومع تزايد توقعات المؤسسات الحكومية والشركات المدرجة والموظفين، تعمل الهيئة على مواءمة عملياتها مع معايير الاستدامة العالمية، لضمان مساهمتها في مستقبل أكثر مرونة. وتؤكد اتجاهات السوق، مثل السعي العالمي نحو الحياد الكربوني، على أهمية دمج الاعتبارات البيئية في عمليات الهيئة.

في إطار العمليات، يتم التركيز على تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة على مستوى جميع مجالات عمليات الهيئة. وقد تم وضع مؤشرات أداء رئيسية لتتبع التقدم المحرز في مجالات مثل الطاقة والانبعاثات والمياه والنفايات ومخاطر المناخ، مما يضمن المساءلة



ركائز الهيئة البيئية	صفحة 21
استهلاك الطاقة	صفحة 24
إدارة الانبعاثات	صفحة 25
إدارة المياه والنفايات	صفحة 26
التخفيف من مخاطر المناخ	صفحة 27

المزيد عن
هذا الموضوع ...

ركائز الهيئة البيئية

في ظلّ مواجهة دولة الكويت لتحديات مناخية متزايدة، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة والتصحر وتزايد العواصف الرملية، كثّفت الدولة التزامها بالاستدامة من خلال سلسلة من المبادرات الاستراتيجية المتوافقة مع رؤية الكويت 2035. وتؤكد هذه الرؤية على أهمية تهيئة بيئة معيشية مرنة ومستدامة، مدعومة بالسياسات الوطنية والالتزامات المناخية الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت دولة الكويت أهدافاً طموحة للطاقة المتجددة، تهدف إلى توليد 15% من إجمالي استهلاك الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030، مع الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتنويع مصادر الطاقة. وتماشياً مع العمل المناخي العالمي واتفاقية باريس، تعهدت دولة الكويت أيضاً بتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050 في قطاع النفط والغاز، وفي جميع القطاعات الأخرى بحلول عام 2060. تُدرك الهيئة أن تغير المناخ الناجم عن النمو الاقتصادي المتسارع والعولة يُمثّل مشكلة عالمية تتطلب استجابة عاجلة. والهيئة ملتزمة بلعب دور رئيسي وأن تكون في طليعة هذا التحول. وتقوم لجنة تطبيق معايير الاستدامة وإصدار التقارير الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التابعة لهيئة أسواق المال بتحديد فرص الحد من الأثر البيئي. وتؤدي اللجنة دوراً محورياً في صياغة استراتيجية الاستدامة، وتقييم التوجهات الناشئة، وضمان تطبيق تدابير فعّالة لتلبية معايير الاستدامة المحلية والعالمية. ويتجسد التزام الهيئة بالاستدامة في عملياتها، مما يُعزز الكفاءة، ويخلق قيمة مستدامة، ويعزز التأثيرات البيئية الإيجابية. ويرتكز نهجها في إدارة تأثيراتها البيئية على أربعة محاور رئيسية:

استهلاك الطاقة

إدارة الانبعاثات

إدارة المياه والنفايات

تخفيف مخاطر المناخ

هيئة أسواق المال تتبنى نموذجاً رائداً يُحتذى به، حيث توسع نطاق دورها ليشمل قيادة التغيير الإيجابي بفعالية ضمن النظام المالي الأوسع، إلى جانب الرقابة التنظيمية. حيث تسعى الهيئة للحد من تأثيرها البيئي وتعزيز الاستدامة البيئية على المدى الطويل، من خلال اتخاذ خطوات استباقية لرصد وإدارة التأثيرات البيئية بشكل منهجي. وتقوم بتتبع مؤشرات رئيسية مثل استهلاك الطاقة، وانبعاثات الغازات الدفيئة، واستخدام المياه، وإنتاج النفايات، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مدروسة، وتحديد أهداف قابلة للقياس، ومواءمة ممارساتها مع الأهداف العالمية للاستدامة.

في هذا التقرير، اعتمدت الهيئة نهجاً دقيقاً وشفافاً في إعداد التقارير البيئية، مسترشدة بأطر العمل المعترف بها عالمياً، مثل معايير المبادرة العالمية للتقارير، والمبادئ التوجيهية الموحدة لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادرة عن لجنة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وبروتوكول الغازات الدفيئة. هذا النهج يضمن الإفصاح الشامل عن الآثار البيئية الجوهرية، مع تعزيز قابلية المقارنة مع المعايير الدولية. وفيما يتعلق بقياس انبعاثات الغازات الدفيئة والإبلاغ عنها، تلتزم الهيئة التزاماً صارماً بتقييم بروتوكول الغازات الدفيئة للأنماط الثلاثة: النطاق 1 (الانبعاثات المباشرة)، النطاق 2 (الانبعاثات غير المباشرة من الكهرباء المشتراة)، والنطاق 3 (انبعاثات سلسلة القيمة). من خلال هذه المنهجية الشاملة، تهدف الهيئة إلى وضع سابقة راسخة للإفصاحات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة في أسواق المال الكويتية، مما يتيح للمستثمرين وأصحاب المصلحة الوصول إلى بيانات موثوقة تدعم اتخاذ القرار.

1,796.75 GJ

الطاقة المستهلكة



325.91

طن انبعاثات ناتجة من انبعاثات
مكافئ ثاني أكسيد الكربون



2,809,906.5

لتر من المياه المستهلكة



3,230

كجم من النفايات
الورقية الناتجة



* معايير المبادرة العالمية للتقارير (The Global Reporting Initiative (GRI) Standards)

* بروتوكول الغازات الدفيئة (The GHG Protocol)

* المبادئ التوجيهية الموحدة لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادرة عن لجنة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي (The Gulf Cooperation Council - Unified ESG Reporting Guidelines)

مبادرات الهيئة البيئية



وفي إطار الشراكات والمبادرات والتزاماً بالمسؤولية البيئية وسعيًا إلى تعزيز الممارسات الخاصة بمجال الاستدامة، فقد قامت الهيئة بعقد اتفاقية تعاون مع شركة الحمراء العقارية في مجالات إدارة النفايات لإعادة تدوير وتقليل النفايات بحيث تم الاتفاق على تطبيق نظام إدارة نفايات متكامل يشمل تخصيص حاويات لإعادة التدوير والفرز من المصدر، والنقل، والتخلص السليم.

كما تم توقيع اتفاقية لإتلاف المستندات السرية وغير السرية مع شركة بيئتنا لإعادة التدوير KSC لمعالجة النفايات وهي إحدى الشركات المعتمدة لتدوير الورق والكرتون من قبل الهيئة العامة للبيئة في الكويت.

وحرصاً من الهيئة على ضمان كفاءة نظام إدارة النفايات، فقد بادرت الهيئة بشراء وتخصيص ميزان للنفايات وتدريب العمالة للقيام بوزن النفايات بهدف قياس ما يتم تدويره مقارنة بما يتم استهلاكه سعياً منها لمتابعة وتقليل نسبة النفايات التي لا يتم تدويرها.

وتأتي هذه المبادرة ضمن حزمة من الممارسات الأخرى، حيث قامت الهيئة بإطلاق خدمة بطاقات العمل الإلكترونية (Digital Business Card) عوضاً عن طباعة بطاقات العمل الورقية.

كما تقوم الهيئة بتوفير (قوارير) معدنية قابلة لإعادة الاستخدام وذلك بهدف الحد من استخدام عبوات المياه البلاستيكية أحادية الاستخدام وتقليل النفايات البلاستيكية الناتجة عنها.



حقوق الملكية للصورة أعلاه محفوظة لصالح الهيئة العامة للبيئة
مصدر الصورة: موقع الهيئة العامة للبيئة - Plastic Resin Codes



نحو بيئة
عمل أكثر
استدامة

2.1 استهلاك الطاقة

مع تزايد المخاوف العالمية بشأن تغير المناخ، أصبح رصد وإدارة استهلاك الطاقة أمراً بالغ الأهمية. حيث يُعد استخدام الطاقة من أبرز أسباب انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يُسرّع من وتيرة تغير المناخ. ومن خلال تتبع الفعال لاستهلاك الهيئة للطاقة، تم اتخاذ خطوات نحو دعم العمليات المستدامة على المدى الطويل.

على الرغم من أن الهيئة ليست مؤسسة كثيفة الاستهلاك للطاقة ولا تعتمد بشكل مباشر على الوقود في عملياتها الأساسية، إلا أن استهلاكها للطاقة غير مباشر، وينبع من الكهرباء المستخدمة لتشغيل عمليات مكاتبها، بما في ذلك أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والإضاءة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. ومن خلال الرصد المستمر، تحدد الهيئة أنماط الاستخدام، وتكشف عن أوجه القصور، وتحسن استهلاك الموارد.

لتقليل الأثر البيئي وتحسين كفاءة الطاقة، ما زالت الهيئة تطبق برنامج خفض الإضاءة التلقائي بعد ساعات العمل، مما يقلل من استهلاك الطاقة غير الضروري خلال فترات انخفاض الإشغال. كما تزال الهيئة تهدف إلى دعم الهدف الأوسع المتمثل في خفض انبعاثات الكربون، وإظهار أن المؤسسات مثل هيئة أسواق المال، حتى مع الحد الأدنى من استهلاك الطاقة المباشر، لا تزال قادرة على لعب دور رئيسي في معالجة تغير المناخ.

كثافة الطاقة

تقيس كثافة الطاقة كفاءة استخدام الهيئة للطاقة مقارنةً بحجم عملياتها، مما يوفر فهماً واضحاً لمدى فعالية استهلاك الطاقة. من خلال رصد كثافة الطاقة، يتم ضمان توافق استخدام الهيئة للطاقة مع نمو عملياتها، مع تحديد فرص تقليل النفقات وتقليل التأثيرات البيئية.

مزيج مصادر الطاقة

تعتمد الهيئة بنسبة 100% على الكهرباء المُؤفّرة من وزارة الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة. حالياً بشكل غير مباشر، لا تستخدم الهيئة أي مصادر للطاقة المتجددة في عملياتها.

استهلاك الطاقة	2025/2024	2026/2025
استهلاك الطاقة المباشرة من مصادر غير متجددة	-	-
استهلاك الوقود (لتر)	-	-
استهلاك الطاقة غير المباشرة (جيجا جول)	-	-
استهلاك الكهرباء (كيلو واط / ساعة)	492,469	499,096
استهلاك الكهرباء (جيجا جول)	1,772.89	1,796.75
إجمالي استهلاك الطاقة (جيجا جول)	1,772.89	1,796.75

الجدول 1 - استهلاك الطاقة

كثافة الطاقة	2025/2024	2026/2025
كثافة الطاقة (جيجا جول لكل موظف بدوام كامل)	4.02	4.22

الجدول 2 - كثافة الطاقة

مجموعة مصادر الطاقة	2025/2024	2026/2025
الوقود	0	0
الكهرباء	%100	%100
متجددة	0	غير متجددة
	%100	

الجدول 3 - مزيج مصادر الطاقة

2.2 إدارة الانبعاثات

لم تكن الحاجة الملحة لتغير المناخ أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، ولتحقيق طموحات دولة الكويت نحو تحقيق صافي انبعاثات صفري، يجب على الدولة إزالة الكربون بكفاءة وفعالية. يتطلب هذا التحول جهودًا مشتركة على مستوى جميع الجهات والشركات. تبدأ رحلة خفض الانبعاثات بالخطوة الأولى المتمثلة في فهم الوضع الحالي للهيئة. من خلال التتبع والإبلاغ المستمر عن انبعاثات الهيئة، يُمكن تحديد مجالات التحسين بفعالية، وتنفيذ استراتيجيات مُستهدفة لتقليل التأثيرات الكربونية، وضمان التوافق مع أهداف دولة الكويت المناخية. هذا الالتزام لا يُعزز مساءلة الهيئة فحسب، بل يعكس أيضًا مسؤوليتها كأوصياء على البيئة، مُقدمًا مثالًا إيجابيًا للشركات، ومُعززًا ثقافة الاستدامة في السوق.

2026/2025	2025/2024	انبعاثات الغازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)*
0	0	النطاق 1 للانبعاثات
273.01	269.38	النطاق 2 للانبعاثات
*52.90	8.82	النطاق 3 للانبعاثات
325.91	278.2	إجمالي الانبعاثات

الجدول 4 - انبعاثات الغازات الدفيئة

2026/2025	2025/2024	كثافة الانبعاثات (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف بدوام كامل)
325.91	278.2	إجمالي الانبعاثات
426	441	إجمالي عدد الموظفين بدوام كامل
0.77	0.63	كثافة الانبعاثات

الجدول 5 - كثافة الانبعاثات

انبعاثات النطاق 1

تشمل انبعاثات النطاق 1 انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة من المصادر المملوكة أو الخاضعة لسيطرة الهيئة، مثل الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود في المصادر الثابتة والمتحركة. ونظرًا لعدم استهلاك الهيئة أي وقود، سواءً للعمليات الثابتة أو المتحركة، فإن انبعاثات النطاق 1 معدومة.

انبعاثات النطاق 2

انبعاثات النطاق 2 هي الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن توليد الكهرباء المشتراة للمبنى. تُشكل هذه الانبعاثات 84% من إجمالي انبعاثات الهيئة.

انبعاثات النطاق 3

نظرًا لمحدودية توافر البيانات، فإنه الهيئة تأخذ بعين الاعتبار رحلات الأعمال الدولية فقط في حساب انبعاثات النطاق 3. تُمثل هذه الانبعاثات 16% من إجمالي انبعاثات الهيئة. وتسعى الهيئة إلى تحسين جمع البيانات وإعداد التقارير لتوسيع نطاق تغطيتها لفئات النطاق 3 الأخرى مستقبلاً.

* * جاءت الزيادة عن السنة المالية السابقة نظرًا لاحتساب كافة الجهات (ذهاب وعودة) مع محطات الترانزيت وعليه اختلف إجمالي المسافة.

2.3 إدارة المياه والنفايات

استخدام المياه

يتم الحصول على الموارد المائية في دولة الكويت كمياه محلاة بشكل أساسي من مياه البحر، مع استخراج المياه الجوفية المحدود. تدير البلاد العديد من محطات تحلية المياه، مما يجعل المياه المحلاة المصدر الرئيسي للشرب والاستخدام التجاري. من الضروري إعادة النظر في كيفية جمع بيانات المياه وإدارتها، وتطوير حلول فعالة للحفاظ على المياه، وتعزيز جهد منسق على مستوى جميع المنظمات لحساب استخدام المياه وتحقيق التوازن بدقة.

استهلاك المياه (لتر)	2025/2024	2026/2025
المياه المستهلكة	2,937,535.6	2,809,906.5
المياه المعاد تدويرها	0	0

الجدول 6 - استخدام المياه

مزيغ مصادر الطاقة

استهلاك الهيئة للمياه هو في المقام الأول للحفاظ على منشآتها ودعم خدمات التدبير اليومية. من خلال المراقبة المستمرة لاستهلاك الهيئة وتنفيذ ممارسات إدارة المياه الفعالة، يتم ضمان الإشراف على الموارد المائية القيمة في دولة الكويت.

توليد النفايات (كجم)	2025/2024	2026/2025
النفايات غير الخطرة	*4,132.5	3,230
النفايات الخطرة	0	0
إجمالي النفايات	*4,132.5	3,230

الجدول 7 - إنتاج النفايات

تؤدي إدارة النفايات دوراً هاماً في حماية البيئة وبناء مجتمعات أنظف وأكثر صحة. كما أنها تدعم الجهود العالمية، مثل الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان). في الكويت، يُنتج الأفراد حوالي 2.3 كيلوغرام من النفايات يومياً**، مما يُبرز أهمية تبني ممارسات بسيطة وفعالة ومسؤولة لإدارة النفايات. وتسعى الدولة جاهدةً إلى معالجة هذه المشكلة من خلال مبادرات تقودها الهيئة العامة للبيئة، بما في ذلك استراتيجية وطنية شاملة لإدارة النفايات تُشجع على إعادة التدوير والحد من النفايات ورفع مستوى الوعي المجتمعي. وتتمتع هيئة أسواق المال بفرصة دعم هذه الجهود من خلال تعزيز الممارسات المستدامة داخلياً وضمن المنظومة المالية الأوسع نطاقاً.

في هيئة أسواق المال، تعطى الأولوية للمراقبة المنتظمة لضمان الإدارة الفعالة للنفايات. تتكون غالبية النفايات من مواد غير خطرة، مثل الورق والبلاستيك ومخلفات الطعام. حالياً، يتم مراقبة النفايات الورقية لأنها تشكل الجزء الأكبر من إجمالي نفايات الهيئة.

حيث انخفضت النفايات غير الخطرة بنسبة 21% مقارنة بالعام السابق ويأتي ذلك نتيجة جهود الهيئة في تطبيق نظام إدارة نفايات متكامل وتنفيذ الممارسات الخاصة بإعادة التدوير.



* تم تحديث القيمة للسنة المالية السابقة من وحدة القياس (غرام/م²) إلى وحدة القياس (كجم)

** المصدر: مرادف النفايات في دولة الكويت العدد (4) سبتمبر 2025 (نشرة الدراسات الخاصة - دائرة البحوث)، بنك الكويت الصناعي

2.4 التخفيف من مخاطر المناخ



يشكل تغير المناخ مخاطر جوهرية على الاقتصاد والقطاعات والأنظمة المالية في جميع أنحاء العالم. بالنسبة لأسواق المال، تتجلى هذه المخاطر في شكلين: المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية. تشمل المخاطر المادية تزايد وتيرة وشدة الظواهر الجوية القاسية، مثل الفيضانات وموجات الحرارة والعواصف، والتي يمكن أن تعطل العمليات التشغيلية وتلحق الضرر بالبنية التحتية وتؤدي إلى خسائر مالية. أما المخاطر الانتقالية، فتنشأ من التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون، بما في ذلك التغييرات التنظيمية والتطورات التكنولوجية وتطور تفضيلات السوق. يمكن لهذه المخاطر أن تؤثر على تقييمات الأصول، وتزيد من تكاليف الامتثال، وتغير مشهد الاستثمار.

كجزء من استراتيجية الهيئة للحد من مخاطر المناخ، تقوم الهيئة بتبني معايير الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) للمباني الخضراء لمقرها الرئيسي الجديد، الذي هو قيد الإنشاء حاليًا. إن نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة هو نظام شهادات معترف به عالميًا يعزز ممارسات البناء المستدامة، مع التركيز على كفاءة الطاقة والحفاظ على المياه وتقليل النفايات واستخدام المواد الصديقة للبيئة.

تم تصميم المقر الرئيسي الجديد للهيئة ليشمل تقنيات موفرة للطاقة، مدعومة بنظام إدارة مرافق متخصص لتحسين استهلاك الطاقة وتقليل البصمة الكربونية للمبنى. كما تعمل التدابير الإضافية، مثل أنظمة إعادة التدوير للتطورة وحلول تخزين المواد الفعالة، على تعزيز الملف البيئي للمستدام للمبنى. يوفر اعتماد شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) المزايا التالية:

استهلاك الطاقة المنخفض: تساهم التقنيات المبتكرة والممارسات المستدامة المدمجة في التصميم في تحقيق تحسن بنسبة 20% في كفاءة الطاقة، مما يؤدي إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتكاليف التشغيل.

الحفاظ على المياه: إن التصميم يعزز الاستخدام الكفء للمياه، مما يؤدي إلى تخفيض بنسبة 40% في استهلاك المياه الداخلية وتخفيض بنسبة 100% في استهلاك المياه الخارجية، مساهمًا في تقليل الهدر والحفاظ على الموارد الطبيعية الثمينة. تم إنشاء محطة لمعالجة المياه الجوفية، ويتم جمع عينات من المياه الجوفية وإرسالها إلى الهيئة العامة للبيئة للتحقق من الامتثال.

المرونة المناخية: إن تصميم المبنى يعزز من المرونة في مواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ، مثل الظروف الجوية القاسية، مما يضمن استمرارية الأعمال مع تخفيف الخسائر المالية المحتملة الناجمة عن الاضطرابات البيئية.

المواد المستدامة: يدمج المبنى ممارسات إدارة المواد المستدامة، مما يضمن إعادة تدوير المواد وتخزينها والتخلص منها بشكل آمن ومسؤول، مثل الورق المختلط والكرتون والزجاج والبلاستيك والمعادن.

من خلال تطبيق معايير الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)، تضع الهيئة نفسها كرائدة في مجال الاستدامة، مما يلهم المؤسسات الأخرى في أسواق المال الكويتية للاقتداء بها والمساهمة في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية.



3 موظفي الهيئة

3.1 توظيف الكفاءات المناسبة

3.2 حماية حقوق الموظفين

3.3 الصحة والسلامة العامة للموظفين

3.4 التعلم والتطوير

3.5 تنمية المجتمع

3 موظفي الهيئة



في الهيئة، يشكل الموظفون أساس نجاحها واستدامتها على المدى الطويل. فالهيئة ملتزمة بتطوير الثقافة المؤسسية التي تجسد العدالة والشمولية والاحترام، مما يضمن حصول كل فرد على فرصة للتعليم والنمو والمساهمة بشكل هادف. وتتماشى سياسات الهيئة وإجراءاتها المتعلقة بالموارد البشرية بشكل كامل مع قانون العمل الكويتي، الذي يعكس مبادئ اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وكذلك ميثاق الشرف الخاص بالهيئة. يعزز هذا التوافق التزام الهيئة الثابت بممارسات التوظيف الأخلاقية وحقوق الموظفين ونزاهة بيئة العمل. حيث يتم الالتزام بأعلى معايير العمل، ويتم توفير أجور عادلة وظروف عمل آمنة وفرض متكافئة مع حظر التمييز والعمل القسري والمعاملة غير العادلة بشكل صارم.

في ظل تقدم دولة الكويت نحو تحقيق الأهداف المحددة في رؤية الكويت 2035، تدرك الهيئة أن القوى العاملة الماهرة تُعد عنصراً أساسياً لتحقيق التنوع الاقتصادي الوطني والازدهار على المدى الطويل. وتماشياً مع ركيزة تنمية رأس المال البشري في الرؤية، تم تنفيذ برامج تدريب وتطوير لتعزيز قدرات الموظفين، وتنمية إمكانات القيادة ودفع عجلة الابتكار. علاوة على ذلك، فالهيئة تحافظ على رفاهية الموظفين من خلال تعزيز التوازن بين العمل والحياة، ومبادرات الصحة الجسدية، وتحقيق بيئة عمل داعمة وآمنة ومحفزة. ومن خلال هذه الجهود، الهيئة لا تستثمر في موظفيها فحسب، بل تساهم كذلك في تحويل دولة الكويت إلى اقتصاد مزدهر قائم على المعرفة، بما يتماشى مع رؤيتها لمستقبل مستدام ومرن.

- ركائز الهيئة المتعلقة بالموظفين 31 صفحة
- توظيف الكفاءات المناسبة 32 صفحة
- حماية حقوق الموظفين 33 صفحة
- الصحة والسلامة العامة للموظفين 34 صفحة
- التعلم والتطوير 35 صفحة
- تنمية المجتمع 37 صفحة

المزيد عن
هذا الموضوع ...

ركائز الهيئة المتعلقة بالموظفين

عتمد نجاح الهيئة على كفاءة كوادرها العاملة. حيث تؤمن الهيئة إيماناً راسخاً بأن نجاح أي مؤسسة يبدأ باختيار الكفاءات المناسبة - أفراد تتوافق قيمهم مع مبادئها الأساسية المتمثلة في المسؤولية والعدالة والنزاهة والشفافية والتميز والكفاءة. واسترشاداً برؤية الكويت 2035، وتماشياً مع معايير الاستدامة العالمية، وضعت الهيئة أربعة ركائز أساسية لدعم موظفيها: توظيف الكفاءات المناسبة، وحماية حقوق الموظفين، والتعلم والتطوير، والصحة والسلامة العامة. وتؤكد هذه الركائز التزام الهيئة الراسخ بتعزيز بيئة عمل شاملة وعادلة ومرنة، مع ضمان الامتثال الكامل للوائح العمل في دولة الكويت وأفضل الممارسات الدولية.

الصحة والسلامة العامة

التعليم والتطوير

حماية حقوق الموظفين

توظيف الكفاءات المناسبة

في الهيئة، يعتبر الموظفون هم جوهر نموها ورؤيتها الاستراتيجية. حيث إن مهاراتهم والتزامهم وتفانيهم في العمل مكن الهيئة من تحقيق أهدافها ودفع عجلة الابتكار والمساهمة في الاقتصاد. من خلال وضع موظفيها في صدارة أولوياتها، تضمن الهيئة بقاءها مرنة وقادرة على التكيف في سوق عالي دائم التطور.

- توظيف الكفاءات المناسبة: تم تصميم عملية التوظيف لدى الهيئة لجذب الأفراد الذين تتماشى مهاراتهم وخبراتهم وقيمهم مع رسالتها. حيث تلتزم الهيئة ببناء قوى عاملة تتسم بالتنوع والإنصاف والشمولية. وتلتزم الهيئة بمبادئ تكافؤ الفرص وعدم التمييز، مدركة أن تنوع وجهات النظر من شأنه تعزيز عملية اتخاذ القرارات والابتكار والنجاح المؤسسي الشامل. تمتثل ممارسات التوظيف والاختيار لدى الهيئة لجميع قوانين العمل المعمول بها، وهي مصممة لضمان العدالة وإمكانية الوصول والشفافية لجميع المرشحين.

- حماية حقوق الموظفين: تلتزم الهيئة بدعم حقوق العمل وحقوق الإنسان من خلال تعزيز بيئة عمل مبنية على الإنصاف والاحترام والممارسات الأخلاقية. في ظل الالتزام التام بقوانين العمل الكويتية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، تضمن الهيئة أجوراً عادلة وظروف عمل آمنة وكرامة وتقديراً قائماً على أساس الكفاءة والجدارة. وتحظر سياسات أي شكل من أشكال التمييز أو العمل القسري أو المعاملة غير العادلة، مما يعزز التزامها ببيئة عمل منصفة وشاملة. إضافة إلى ذلك، تم وضع ميثاق شرف ينظم حقوق وواجبات الموظفين مما يعزز الشفافية داخل بيئة العمل.

- الصحة والسلامة العامة: تلتزم الهيئة بتعزيز بيئة عمل آمنة وصحية وداعمة تضع موظفيها في المقدمة، من خلال آليات العمل المرنة والمزايا الصحية الواسعة، وبذلك تخلق الهيئة بيئة يشعر فيها الموظفون بالتقدير والحماية والتمكين للازدهار. يمتد التزام الهيئة إلى ما هو أبعد من التطوير المهني ليضمن توازناً مستداماً بين العمل والحياة، ودعماً للصحة الجسدية، والالتزام بمعايير الصحة والسلامة المهنية.

- التعلم والتطوير: تستثمر الهيئة في التعلم والتطوير المستمر لضمان جاهزية فريق عملها للمستقبل. ومن خلال تقديم مبادرات لتطوير المهارات وإعادة التأهيل، يتم تزويد الموظفين بالأدوات والمعرفة التي يحتاجونها للنجاح في عالم يتسم بسرعة التغيير. إن التزام الهيئة بالتعلم والتطوير يساعد فريقها على البقاء مرناً وجاهزاً لمواجهة التحديات الناشئة، مما يضمن استمرار الهيئة في القيادة بنزاهة ومرونة وأهداف واضحة في أسواق المال الكويتية.

56  370 

188   238

426 

3.1 توظيف الكفاءات المناسبة

تلتزم الهيئة بتوظيف أفراد لا يمتلكون فقط المهارات المناسبة، بل يشاركونها كذلك في التفاني في خلق وإنشاء ثقافة تركز على النزاهة والأهداف المشتركة.

تستند ممارسات التوظيف والتعيين لدى الهيئة بشكل راسخ على مبادئ الجدارة والعدالة والشفافية، وتسترشد بسياسات التعيين ومعايير التوظيف العادل. يتم تقييم المرشحين بناءً على المؤهلات والمهارات والخبرات ذات الصلة، مما يضمن عملية اختيار منصبة خالية من التحيز. من خلال سياسة الموارد البشرية، يتم إجراء تقييمات سنوية للقوى العاملة بما يتماشى مع أهداف الهيئة الاستراتيجية، لجذب وتطوير والاحتفاظ بأفضل الكفاءات التي تدفع النجاح المؤسسي.

كجزء من إطار التوظيف الأخلاقي لدى الهيئة، يتم الالتزام بشكل صارم بقوانين العمل الكويتية، بما في ذلك اللوائح التي تحظر عمالة الأطفال والعمل القسري وممارسات التوظيف التمييزية. إن ميثاق الشرف لدى الهيئة يعزز التزامها بتكافؤ الفرص والكرامة والاحترام لجميع الموظفين طوال فترة عملهم.

تفخر الهيئة بترسيخ وإعداد قوى عاملة متنوعة وشاملة، تضم أفراداً من جنسيات مختلفة وخلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة، وأجناس وقدرات متعددة. ويتم مراقبة تركيبة القوى العاملة حسب الجنس والفئة العمرية والجنسية، مما يضمن تمثيلاً متوازناً على جميع المستويات. كما في آخر فترة تقرير، تتكون القوى العاملة من 426 موظفاً، من بينهم 56% من الذكور (238 موظفاً) و 44% من الإناث (188 موظفة). ومن الجدير بالذكر أن 32% من الأدوار القيادية والإشرافية تشغلها النساء، بينما تشغل الوظائف 56% من الوظائف العامة والتخصصية.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة بمتابعة معدل دوران الموظفين لتقييم استقرار القوى العاملة، حيث تم في السنة المالية 2026/2025 تسجيل معدل دوران إجمالي قدره 34 موظفين (23 ذكر و11 أنثى)، أغلبهم ضمن الفئة العمرية أكثر من 50 عاماً. يتم الاستناد على هذا المعدل لتعزيز استراتيجيات الهيئة بالمحافظة على الكوادر الوظيفية بشكل مستمر ومواءمة القوى العاملة مع أهداف الهيئة التنظيمية والتنموية على المدى الطويل.

*الأرقام بين القوسين تشير إلى إجمالي معدل دوران الموظفين.

القوى العاملة	2025/2024	2026/2025
إجمالي عدد الموظفين	441	426
حسب النوع		
ذكور	255	238
إناث	186	188
حسب الفئة العمرية		
العمر 18 – 29	37	37
العمر 30 – 50	348	329
العمر فوق 51	56	60
حسب المستوى		
مستوى وظائف للبنتيين والتوسطين	228	219
ذكور	109	96
إناث	119	123
مستوى الوظائف التنفيذية العليا	213	207
ذكور	146	141
إناث	67	66
حسب الجنسية		
مواطنون كويتيون	379	370
جنسيات أخرى	62	56

الجدول 8 - تركيبة إجمالي القوى العاملة

معدل دوران الموظفين	2025/2024	2026/2025
إجمالي معدل الدوران (معدل دوران الموظفين*)	10 (%)	34 (%)
ذكور	7	23
إناث	3	11

الجدول 9 - معدل دوران الموظفين

3.2 حماية حقوق الموظفين

تؤمن الهيئة إيماناً راسخاً بأن حقوق الإنسان وحقوق العمل هي أساس خلق بيئة عمل عادلة ومنصفة. إن احترام هذه الحقوق يعد ضرورة أخلاقية وعنصرًا حاسمًا في قيادة الهيئة ومسؤوليتها المؤسسية. وتهدف الهيئة إلى خلق ثقافة شاملة حيث يُعامل كل موظف بكرامة واحترام وعدالة، مع توفير فرص متساوية للجميع. إن حماية هذه الحقوق تعزز من تفاعل الموظفين، وتقوي الثقة، وتدعم نجاح الهيئة على المدى الطويل.

تواصل الهيئة التزامها بدعم وتعزيز الأحكام المنصوص عليها في قانون العمل الكويتي والذي يتوافق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بما في ذلك إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتطبق الهيئة حظرًا صارمًا ضد العمل القسري وعمالة الأطفال وجميع أشكال الاستغلال، مما يضمن خلو عملياتها وسلسلة التوريد لديها من ممارسات العمل غير الأخلاقية.

تم تصميم سياسات التوظيف لدى الهيئة لضمان معاملة عادلة وشفافة ومتكافئة لجميع الموظفين. ويتم تحديد هياكل الأجور بناءً على المسؤوليات الوظيفية وتدرج الأدوار ومعايير السوق، بما يتماشى تمامًا مع سياسات الرواتب والأجور. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الهيئة بالنزاهة المهنية والسلوك الأخلاقي في مكان العمل، ويتم الطلب من جميع الموظفين الالتزام بميثاق الشرف وبأعلى معايير السلوك في التعامل مع الزملاء والرؤساء والمُؤسسين. وتتم معالجة أي انتهاك لهذه الالتزامات وفقًا لللائحة وسياسة الموارد البشرية وإجراءات التأديب المعمول بها لدى الهيئة.

لتعزيز حماية حقوق الموظفين بشكل أكبر، تم تطبيق آلية شاملة للتظلمات تتيح للموظفين الإبلاغ بسرية عن أية مخاوف أو انتهاكات محتملة لسياسات الهيئة. تتم مراجعة التظلمات رسميًا من قبل لجنة المزايا وشؤون الموظفين، مع تصعيد المسائل المتعلقة بالقيادة إلى مجلس المفوضين للوصول إلى حل محايد. تضمن هذه العملية المنظمة والشفافة وسريعة الاستجابة معالجة جميع مخاوف الموظفين بإنصاف، مما يعزز التزام الهيئة بالعدالة والمساءلة وتعزيز ثقافة عمل تركز على الاحترام والنزاهة.

عدم التمييز

تقوم الهيئة بمعاملة جميع الموظفين بمساواة وإنصاف وفق سياسة المساواة والتنوع والشمولية وعدم التمييز، بغض النظر عن جنسهم، أو جنسيتهم، أو عمرهم، أو خلفيتهم الثقافية. ويُمنع منعًا باتًا أي شكل من أشكال التمييز، ويتم الالتزام بمبادئ تكافؤ الفرص في كل جانب من جوانب العمل. وحتى تاريخه، لم يتم الإبلاغ عن أي حالات تمييز أو انتهاكات لحقوق العمل.

عمالة الأطفال والعمل القسري

تقوم الهيئة بمعاملة كل موظف ومورد ضمن نطاق شبكتها بشكل أخلاقي، وتطبق سياسات صارمة لمنع أي انتهاكات لهذه الحقوق الأساسية الإنسانية والعمالية. وكجزء من عملية تسجيل الموردين لديها، يتم فرض سياسات شراء تُلزم الموردين بالالتزام بالقوانين المحلية، مما يضمن حماية حقوق العمال.

توطين الوظائف

تماشيًا مع سياسات توطين الوظائف وأهداف رؤية الكويت 2035، تدعم الهيئة بفعالية تطوير ودمج المواطنين الكويتيين ضمن القوى العاملة. ومن خلال إعطاء الأولوية لتوظيف وتدريب وتطوير المسار المهني للكفاءات المحلية، فإنها تساهم في تعزيز المهارات الوطنية، وبناء الخبرات، وتنمية القدرات القيادية. وتضمن برامج الهيئة التطويرية المنظمة حصول الموظفين الكويتيين على التأهيل اللازم والإرشاد، مما يؤهلهم لقيادة الابتكار والنمو الاقتصادي داخل الهيئة والاقتصاد الوطني بشكل أوسع.

3.3 الصحة والسلامة العامة للموظفين

تلتزم الهيئة بخلق بيئة داعمة تعطي الأولوية للصحة الجسدية والعقلية للقوى العاملة. حيث تؤمن الهيئة أن تعزيز نهج شامل لصحة الموظفين أمر أساسي لتحقيق التفاعل الطويل الأمد، والإنتاجية، ورضا الموظفين عن وظائفهم.

على الرغم من أن عمليات الهيئة تدرج ضمن قطاع الخدمات الذي يتميز بطبيعته بانخفاض مخاطر السلامة المهنية، إلا أن الهيئة ملتزمة بالحفاظ على أعلى معايير الصحة والسلامة لموظفيها ومورديها. وفقاً للوائح الصحة والسلامة المعمول بها، تم تطبيق بروتوكولات للتخفيف من المخاطر المحتملة وضمان بيئة عمل آمنة.

تشمل تدابير الهيئة الاستباقية الفحوصات الصحية السنوية وتدريبات السلامة من الحرائق والتدريب الشامل للاستعداد للطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم برامج توعية صحية مستهدفة، حيث تعمل الهيئة على تعزيز ثقافة الوعي الصحي والسلامة في مكان العمل من خلال هذه المبادرات الوقائية والتعليمية.

كدليل على فعالية تدابير الصحة والسلامة المهنية لدى الهيئة، لم يتم تسجيل أي إصابات أو وفيات في مكان العمل خلال فترة التقرير. والهيئة لا تزال راسخة في التزامها بتعزيز إطار السلامة في مكان العمل بشكل مستمر، مما يضمن أن جميع الموظفين يعملون في بيئة تضع صحتهم وأمنهم في المقام الأول.

الصحة والسلامة	2025/2024	2026/2025
عدد الإصابات و/أو الوفيات	0	0
أيام العمل الضائعة بسبب إصابات العمل	0	0

الجدول 10 - الصحة والسلامة (أيام العمل الضائعة بسبب إصابات العمل)

تدرك الهيئة الأهمية الأساسية للتوازن بين العمل والحياة، وتلتزم بتعزيز بيئة عمل داعمة ومرنة تمكّن الموظفين من إدارة مسؤولياتهم المهنية والشخصية بفعالية. ينعكس التزامها في إطار شامل للمزايا مصمم لتعزيز الصحة والسلامة العامة للموظفين وأمنهم المالي.

تشمل حزمة المزايا لدى الهيئة التأمين الصحي*، إجازة الأمومة، بدل أولاد والبدلات الاجتماعية، بدلات السيارات** والسفر السنوية، المكافآت المبنية على الأداء، ومكافأة نهاية الخدمة***، مما يضمن حصول الموظفين على الدعم اللازم طوال مسيرتهم المهنية.

وكجزء من التزام الهيئة بدعم الأمهات العاملات، فإن سياسة إجازة الأمومة توفر ثلاثة أشهر من الإجازة مدفوعة الأجر بالكامل، مما يوفر للأمهات الوقت والموارد اللازمة خلال هذه الفترة الحرجة وإجازة أخرى لرعاية الأسرة بدون مرتب لمدة لا تزيد عن 6 شهور. بالإضافة إلى ذلك، توفر الهيئة أنواعاً أخرى من الإجازات الخاصة، بما في ذلك إجازة الزواج وإجازة الحج وإجازة مرافقة المريض، مما يؤكد التزامها بالصحة الشاملة للقوى العاملة لديها.

حرصاً من الهيئة على تعزيز بيئة العمل، وفي إطار السعي لدعم وتحفيز الموظفين، وتعزيز الرضا الوظيفي، ورفع الكفاءة والإنتاجية، قامت الهيئة بتطبيق نظام العمل المرن واستحداث إجازة «نصف يوم عمل».

* ميزة التأمين الصحي سارية حتى نهاية العقد الحالي.
 ** تم إلغاء ميزة بدل السيارة للموظفين وفق قرار مجلس الفوضيين رقم م.م.هـ 7-11 لسنة 2019.
 *** فقط للموظفين العيّنين قبل تاريخ 2015/1/1.

3.4 التعلم والتطوير (2/1)

تركز الهيئة على تعزيز ثقافة التعلم المستمر لتزويد موظفيها بأحدث المهارات والمعرفة. حيث يساعد ذلك في تمكينهم في التميز في أدوارهم والتكيف مع التطورات التكنولوجية، وأمن المعلومات، والتغيرات في اللوائح. تم تصميم برامج التعلم والتطوير لتحسين الأداء الفردي والتنظيمي، مما يتيح للهيئة الحفاظ على ريادتها في القطاع المالي.

تنظر الهيئة إلى رحلة التعلم والتطوير على أنها استثمار استراتيجي يبدأ مع انضمام كل موظف جديد إلى منظمته. يخضع جميع المتحقيقين الجدد لبرنامج تدريبي تأسيسي شامل، يتضمن أخلاقيات الأعمال، كما يُغطي هذا البرنامج مبادئ تنظيمية وأخلاقية أساسية، يشمل ميثاق الشرف الخاص بالهيئة، وسياسات مكافحة الفساد، وضوابط العقوبات، وقانون المنافسة، وحماية البيانات، وتدابير مكافحة الاحتيال، وعلاقات الموظفين ببعضهم، والتوعية بالأمن السيبراني.

استكمالاً لرحلة التدريب التأسيسي، يُشارك موظفو الهيئة في برامج متخصصة مصممة لتنمية المهارات الدقيقة اللازمة لأداء أدوارهم بكفاءة وفعالية. يتم تصميم هذه البرامج خصيصاً لتلبية متطلبات الوظيفة، ومستوى الخبرة، والموقع التنظيمي، بما يضمن تحقيق نمو مهني مُستهدف ومثمر. وتلتزم الهيئة بتعزيز خبرات موظفيها من خلال برامج تدريب وتأهيل مُنظمة تغطي مجالات حيوية تشمل الكفاءات التشريعية، والتنظيمية، والمالية، والقانونية، والإدارية، والسلوكية. كما تتيح لموظفيها فرصاً للحصول على شهادات مهنية معترف بها عالمياً، مثل: شهادة المحاسب المالي الدولي المعتمد، والاعتماد الدولية لمنظمات أسواق الأوراق المالية، وشهادة أخصائي حوكمة معتمد، ومُنفذ رئيسي معتمد لنظام الأيزو ISO 22301، وشهادة محلل محاسبة جنائية معتمد.

تم تجهيز مركز الاختبارات لدى الهيئة بالكامل لتلبية معايير العهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، مما يضمن بيئة تعليمية مثالية لجميع الموظفين. فيما يلي قائمة تفصيلية ببرامج التدريب والشهادات الرئيسية المتاحة في كل مجال في السنة المالية 2026/2025:

الشهادات المالية والرقابية	التقنية والتحول الرقمي
• محلل بيانات الأعمال المعتمد • برنامج الزمالة المهنية الأمريكية - محاسب مالي دولي معتمد (CIFA). • برنامج الزمالة المهنية الأمريكية - مدير إدارة مخاطر معتمد (CERM). • برنامج الزمالة المهنية الأمريكية - محلل محاسبة جنائية معتمد (CFAA).	• أحدث الأساليب في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات. • التقنيات المالية «تطورات الصناعة والنهج الرقابية الحديثة». • الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تطوير الأسواق المالية. • الابتكار والتفكير التصميمي. • أمن السحابة وحماية البيانات في الخدمات المالية. • المؤتمر الثاني للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في المجالات القانونية. • الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في المؤسسات المالية. • قمة مايكروسوفت للذكاء الاصطناعي.
التدقيق والمخاطر والضوابط الداخلية	تطوير القيادة والإدارة
• الامتثال والإفصاح في هيئة أسواق المال • تقييم تقارير الاستدامة للشركات المدرجة في البورصة وفق نموذج شركة RSM. • المؤتمر الدولي للمحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة بين النظرية والتطبيق. • مؤتمر الكويت للمشتريات والتوريد. • مؤتمر الكويت الأول «دور مكاتب التفتيش والتدقيق في القطاع الحكومي». • الامتثال الاستباقي لمكافحة جريمة غسل الأموال والجرائم المالية. • التمويل المستدام الأخضر ومخاطر غسل الأموال. • منتدى نزاهة الخامس بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.	• البرنامج التدريبي لتعزيز قدرات القيادات القانونية في الجهات الحكومية. • تقنيات الذكاء الاصطناعي للفئة العليا.

3.4 التعلم والتطوير (2/2)



تم تطوير دليل تدريبي شامل للسنة المالية 2026/2025، وتم إقامة أول منتدى تدريبي للهيئة لتقديمه، بالإضافة إلى تصميم مسارات تدريبية منظمة للموظفين، وتم إطلاق فيديو تعريفى بعنوان «مسارات جديدة» للتواصل حول نهج الهيئة التدريبي المبتكر، الذي يعتمد على رؤية مستقبلية مدفوعة بالبحث.

كما قامت الهيئة بتوسيع دعمها التعليمي ليشمل طلاب الجامعات، حيث تم مساعدتهم في الحصول على شهادات مهنية معتمدة، وعززت هذه المبادرة الروابط بين الأوساط الأكاديمية والخبرات العملية، مما ساهم في بناء قوى عاملة أكثر مهارة وجاهزية للسوق. لضمان التحسين المستمر، تم جمع آراء المشاركين من خلال قنوات متعددة، حيث تم إجراء تحليل فجوات التدريب لتحسين جودة البرامج وطرق قياس العائد على الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق استبيانات لرصد رأي المشاركين في أول برنامج لتطوير القيادة لدى الهيئة، لتحسين المبادرات المستقبلية.

على مدار العام، تم تقديم عدد 110 برنامجًا تدريبيًا، بما في ذلك 36 برنامج تأهيل متخصص. حيث تم توزيع هذه البرامج على مختلف الإدارات، مما يضمن الوصول العادل إلى موارد التطوير المهني المستمر. من خلال هذه الجهود، تلتزم الهيئة بتعزيز ثقافة التعلم، ودعم نمو الموظفين، والارتقاء بالتميز المؤسسي.

التدريب والتطوير		2025/2024		2026/2025	
متوسط ساعات التدريب لكل موظف بدوام كامل	ذكور	إناث	ذكور	إناث	إناث
	17.93	12.03	11.16	10.77	

الجدول 11 - متوسط ساعات التدريب

3.5 تنمية المجتمع

تعد تنمية المجتمع جزءًا أساسيًا من التزام الهيئة ببناء بيئة اقتصادية مستدامة وواعية وشاملة، من خلال المشاركة الفعالة والاستثمار الاستراتيجي في نمو المجتمع، تهدف الهيئة إلى تعزيز الأسواق المالية وتمكين الأفراد والشركات والمؤسسات على حد سواء، وتتماشى هذه الجهود مع رسالة الهيئة الأوسع في تعزيز الثقافة المالية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، والمساهمة في رفاهية المجتمع بشكل عام.



المشروع الوطني لتعزيز الشمول المالي والوعي الاستثماري

إحدى مبادرات الهيئة الرائدة في مجال التنمية المجتمعية هي المشروع الوطني الطموح الذي يركز على تعزيز الشمول المالي ونشر الوعي الاستثماري. شهد المشروع تنفيذ 37 ورشة عمل توعوية ومشاركة مجتمعية في مختلف المؤسسات التعليمية، توزعت بعدد من الجامعات والمدارس الحكومية والخاصة حول دور هيئة أسواق المال وأهداف إنشائها ومشاريعها القائمة والمستقبلية.

هيئة أسواق المال وأكاديمية أسواق المال تحتفلان بتخريج الدفعة الثامنة من برنامج تدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج

تنفيذا لمبادرات الهيئة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، نظمت هيئة أسواق المال بالتعاون مع أكاديمية أسواق المال - الكويت حفل تكريم لخريجي « برنامج تدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج الثامن » بحضور كل من رئيس مجلس الفوضيين والمدير التنفيذي والسادة أعضاء مجلس الفوضيين ومجلس أمناء أكاديمية أسواق المال، يهدف البرنامج إلى دعم وصقل مهارات الشباب الكويتي الخريجين من خلال هذا البرنامج والذي يعتبر من أهم برامج المسؤولية المجتمعية التي تُقدم في دولة الكويت، وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج استضاف لأول مرة جامعة هارفارد في دولة الكويت لتقديم محاضرات من أساتذتها للمتدربين. ونتج عن هذا البرنامج تعيين عدد 13 من مجتازي برنامج حديثي التخرج الثامن للعمل لدى قطاعات الهيئة المختلفة.



برامج تدريبية لطلاب كلية القانون الكويتية العالية

تنفيذا لمبادرات الهيئة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، تم توفير فرص تدريبية نوعية لطلاب كلية القانون الكويتية الدولية. وخلال السنة المالية 2026/2025، تم تقديم 6 برامج تدريبية وذلك حضورياً في مقر الهيئة، بهدف تزويدهم برؤى معمقة حول الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تحكم أسواق المال. تشمل البرامج التدريبية مجالات حيوية متعددة، من بينها آليات التحقيق المالي والقانوني، ومراقبة ورصد المخالفات المحتملة، وإعداد ملفات القضايا وفق الأصول القانونية. وقد اكتسب المتدربون فهماً شاملاً لسير عمليات الهيئة القانونية الداخلية، بما في ذلك إعداد التقارير، وآليات التعامل مع التظلمات، وصياغة العقود ومذكرات التفاهم. تهدف هذه المبادرة الاستراتيجية إلى تزويد هؤلاء الطلاب بخبرة عملية قيمة، وصقل مهاراتهم القانونية والمالية، وتأهيلهم بشكل فعال لمباشرة مساراتهم المهنية في القطاعات القانونية والتنظيمية الهامة ضمن أسواق المال.



3.5 تنمية المجتمع

تنفيذ ورشة عمل توعوية مجتمعية (التمكين الاقتصادي للمرأة)

قدمت هيئة أسواق المال الورشة لدى الجمعية الثقافية النسائية، وتناولت فيها ثلاثة محاور أساسية: التعريف بالهيئة ومهامها، أهمية الوعي المالي، مقدمة في التقنيات المالية.

زيارة ميدانية لطلبة الجامعة الأمريكية للهيئة

في إطار تعزيز الشراكة المجتمعية والمسؤولية المؤسسية، نظّمت إدارة الموارد البشرية في الهيئة، ممثلة بدائرة التدريب والتطوير الوظيفي، زيارة ميدانية لمجموعة من طلبة الجامعة الأمريكية إلى الهيئة، وتضمنت الزيارة تقديم عرض مرئي تناول التالي:

- استعراض برنامج «ملم» التوعوي الخليجي المشترك، الذي يُنفذ تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وعرض تعريف عن جائزة المستثمر الذكي الخليجي الرابعة، وأهدافها في تعزيز الوعي المالي والاستثماري وتمكين الشباب الخليجي بالمعرفة الاقتصادية المتخصصة.
- عرض مهني تناول اختصاصات إدارة الرقابة المكتبية، وأبرز محاور العمل المرتبطة بالرقابة والتدقيق المؤسسي والمعايير المهنية ذات الصلة، بما يساهم في ربط الطلبة بالواقع العملي لمنظومة العمل المؤسسي.
- وتؤكد الهيئة تعاونها مع الجهات الأكاديمية، ونقل المعرفة لشريحة الشباب، وإثراء التجربة الميدانية للطلبة بما يخدم مساراتهم المستقبلية، ويساهم في اعداد جيل واعٍ ومؤهل لسوق العمل.

هيئة أسواق المال نظمت ورشة توعوية بمشاركة KPMG حول أساسيات تقارير الاستدامة وأفضل الممارسات للشركات المدرجة في البورصة

في إطار تعزيز الشراكة المجتمعية والمسؤولية المؤسسية، نظّمت هيئة أسواق المال ورشة توعوية بعنوان «أساسيات تقارير الاستدامة وأفضل الممارسات»، بالتعاون مع مكتب KPMG Advisory W.L.L، وحضور ممثلي الشركات المدرجة في البورصة والمهتمين بمجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، تضمنت الورشة ثلاث جلسات تناولت التالي:

- أهمية إعداد مبررات واضحة لتبني الاستدامة، من خلال تسليط الضوء على الفرص والمخاطر المرتبطة بها، وآليات الحوكمة، وجودة الإفصاحات.
 - دمج تقارير الاستدامة ضمن الحوكمة المؤسسية والتعرف على أبرز المعايير العالمية مثل ISSB، GRI وغيرها.
 - أبرز الممارسات الدولية في تحليل بيانات الاستدامة، وأستعراض نماذج تطبيقية واقعية، ودور التحليلات في قياس الأداء وتوجيه القرارات.
- واختتمت الورشة بجلسة نقاشية مفتوحة للأسئلة وتبادل الآراء.



3.5 تنمية المجتمع

يوم للتبرع بالدم لموظفي الهيئة

في إطار المسؤولية المجتمعية وحرصاً على تعزيز قيم التضامن الإنساني، نظم مكتب التوعية والعلاقات العامة والتواصل يوماً للتبرع بالدم لأسرة موظفي هيئة أسواق المال، بالتنسيق مع إدارة خدمات نقل الدم، حيث بادر الموظفون بالتبرع بالدم دعماً للجهود الوطنية في توفير وحدات الدم اللازمة للمرضى والمحتاجين في مختلف المستشفيات والمراكز الصحية في دولة الكويت، تأتي هذه المبادرة في سياق دور الهيئة المجتمعي ومساهمتها في نشر ثقافة العطاء، وتضمن الهيئة مشاركة موظفيها في هذه المبادرة الإنسانية النبيلة.

من خلال هذه المبادرات وغيرها، تواصل الهيئة إحداث تأثير ملموس على التنمية المجتمعية من خلال تعزيز الثقافة المالية، ورعاية نمو الكفاءات الوطنية، ودعم اقتصاد قوي ومسؤول وشامل، حيث تجسد هذه الجهود التزام الهيئة الراسخ بتهيئة بيئة داعمة للأفراد والشركات لتحقيق الازدهار في المشهد المالي المتطور في دولة الكويت.





القيادة بالحوكمة الرشيدة

4

4.1 مجلس المفوضين والإدارة: توجيه القيادة الفعالة

4.2 الحوكمة المسؤولة والسلوك الأخلاقي

4.3 خصوصية البيانات والأمن السيبراني

4.4 لوائح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية:

وضع ملامح مستقبل الاستدامة

4. القيادة بالحوكمة الرشيدة



تلتزم الهيئة بالتمسك بأعلى معايير حوكمة الشركات، وضمان النزاهة والشفافية والمساءلة في أسواق المال الكويتية. وبصفتها المشرفة على أنشطة الأوراق المالية، تعمل الهيئة وفق إطار حوكمة قوي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. حيث تم تصميم هيكل حوكمة لتعزيز الثقة بين المستثمرين والمشاركين في السوق وأصحاب المصلحة من خلال ضمان أسواق عادلة وفعالة، وتعزيز السلوك الأخلاقي، وحماية حقوق جميع المشاركين في السوق. ويرتكز إطار حوكمة الهيئة على مجلس المفوضين، الذي يتمتع بسلطة وضع السياسات، والإشراف على الامتثال التنظيمي، وضمان عمل أسواق المال بما يتماشى مع المعايير المحلية والدولية على حد سواء. ويتولى المجلس مسؤولية الموافقة على المبادرات الاستراتيجية، وإصدار اللوائح، ومراقبة تطورات السوق للتخفيف من المخاطر وتعزيز حماية المستثمرين. في ضوء التطورات المستمرة في البيئة التنظيمية، تواصل الهيئة تعزيز آليات حوكمتها من خلال تبني التحول الرقمي، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز التعاون مع الهيئات التنظيمية للأسواق الدولية. ومن خلال تعزيز التميز في الحوكمة، تساهم الهيئة في استقرار ونمو أسواق المال الكويتية، بما يتماشى مع الخطة الوطنية الأوسع للتنويع الاقتصادي وتحديث القطاع المالي في إطار رؤية الكويت 2035.

المزيد عن هذا الموضوع ...

- ركائز الهيئة المتعلقة بالحوكمة 43 صفحة
- مجلس المفوضين والإدارة: توجيه القيادة الفعالة 44 صفحة
- الحوكمة المسؤولة والسلوك الأخلاقي 47 صفحة
- خصوصية البيانات والأمن السيبراني 49 صفحة
- لوائح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية: وضع ملامح مستقبل الاستدامة 51 صفحة

ركائز الهيئة المتعلقة بالحوكمة

باعتبارها ركيزة أساسيةً لاعتبارات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تُعدّ الحوكمة جزءاً لا يتجزأ من ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية لدى هيئة أسواق المال في دولة الكويت وأسواق المال الكويتية. يُوضح هذا القسم مبادئ وسياسات وأطر الحوكمة التي تُوجّه جهود الهيئة في تعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة، داخل الهيئة، وتوفير القيادة التنظيمية للكيانات في سوق المال.

التنظيم الفعال والنمو الاقتصادي

السلوك الأخلاقي والممارسات المسؤولة

النزاهة المؤسسية والمساءلة

اعتبارات الحوكمة المؤسسية للهيئة

تضع الهيئة في مقدمة أولوياتها المحافظة على إطار حوكمة داخلي متين، يهدف إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة المؤسسية. فمن خلال هياكل تنظيمية واضحة المعالم، وعمليات اتخاذ قرارات قائمة على أسس أخلاقية راسخة، وإدارة شاملة للمخاطر، وجداول صلاحيات منظم، تضمن الهيئة أداء مهامها التنظيمية بفعالية وعناية فائقة. تُعد هذه الممارسات الداخلية ضرورية للحفاظ على مصداقية الهيئة، وتعزيز الثقة بدورها كجهة تنظيمية، ودعم الاستقرار في أسواق المال. ويتمسكها الراسخ بمبادئ الحوكمة تلك، تُقدم الهيئة نموذجاً يحتذى به للمشاركين في السوق، مُبرزةً أهمية الحوكمة القوية كأساس للنجاح طويل الأمد وتعزيز ثقة المستثمرين في السوق.

اعتبارات الحوكمة الصادرة عن الهيئة للكيانات الخاضعة للتنظيم

في إطارها التنظيمي، تحث الهيئة على تطبيق معايير حوكمة تعزز الشفافية والعدالة والمساءلة داخل أسواق المال. وتماشياً مع بنك الكويت المركزي، تُلزم الهيئة الكيانات المرخصة بإنشاء وضمان الحفاظ على هياكل حوكمة قوية تدير المخاطر بفعالية وتعالج تضارب المصالح وتضمن عمليات صنع قرار فعالة. كما تدعو إلى تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، ورقابة فعالة، وسلوك مؤسسي سليم للحفاظ على نزاهة النظام المالي. وفي سياق اعتبارات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تلتزم الهيئة بدفع خطة تنظيمية تتلاءم مع الاتجاهات الناشئة في مجال الاستدامة في الأسواق المالية. وتضطلع بتقييم الإجراءات التنظيمية باستمرار للحفاظ على مصداقية المنتجات والابتكارات المستدامة في دولة الكويت وتعزيزها. وتلتزم الهيئة بدعم منظومة أسواق المال في دمج اعتبارات الاستدامة في أدائها، وبالتالي تلبية المتطلبات التنظيمية وتوقعات السوق على حد سواء.

الخطة الاستراتيجية الثالثة للهيئة

في إطار الخطة الاستراتيجية الثالثة لهيئة أسواق المال (للفترة من 2024/2023 إلى 2027/2026)، تلتزم الهيئة بدعم رؤية الكويت 2035 التي تُعزز الابتكار والنمو ضمن إطار حكومي متين وداعم، تبنت الهيئة في إطار ركيزة تنمية أسواق المال أجندة تنظيمية تتماشى مع التوجهات المتقدمة في مجال الاستدامة في قطاع أسواق المال.

وتلتزم الهيئة بتبني أفضل الممارسات في مجال الرقابة وتنظيم الأسواق المالية من خلال المراجعة الدورية لأنظمتها التشريعية والتنظيمية وممارساتها الرقابية.

إن للخطة الاستراتيجية الثالثة دوراً رئيسياً في تعزيز ركيزة الحوكمة لدى الهيئة، حيث توفر توجيهاً واضحاً لأولويات الحوكمة الداخلية والخارجية.

4.1 مجلس المفوضين والإدارة: توجيه القيادة الفعالة

فهم الأسس الخاصة بالهيئة - السلطة القانونية

تأسست هيئة أسواق المال كهيئة مستقلة تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة، بموجب قانون هيئة أسواق المال (القانون رقم 7 لسنة 2010). وقد أنشئت الهيئة بهدف رئيسي يتمثل في تنظيم الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية بطريقة عادلة وشفافة وفعالة. تؤدي هيئة أسواق المال دورًا محوريًا في تمكين النمو الاقتصادي ودعم أدوات الاستثمار المبتكرة من خلال إشراف تنظيمي صارم. وإلى جانب قانون هيئة أسواق المال، يستند الإطار القانوني إلى مزيج من القوانين الوطنية والمعايير الدولية واللوائح التنفيذية. تُعد هذه التشريعات أساسية لدور الهيئة في تعزيز ممارسات الأعمال المستدامة والمعايير الأخلاقية والممارسات المالية المسؤولة في أسواق المال الكويتية. حيث تمكن سلطة الهيئة القانونية من الإشراف على الامتثال للمتطلبات التنظيمية من قبل الشركات المدرجة والمؤسسات المالية وغيرها من المشاركين في السوق وضمان التزامهم بها.

مجلس المفوضين

يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة أسواق المال يتكون من مفوضين متفرغين. ويتم تشكيل المجلس بموجب مرسوم أميري بناءً على ترشيح الوزير المختص. كما يحدد المرسوم من الأعضاء رئيسًا ونائبًا للرئيس من بين أعضائه.

4

مدة العضوية (سنوات)

40%

الأعضاء (الإناث)

60%

الأعضاء (الذكور)

5

إجمالي الأعضاء*

* السنة المالية 2025-2026

- يتعين على المجلس الانعقاد ثمان مرات على الأقل في السنة. ويُخوّل المجلس بتشكيل لجان استشارية دائمة أو مؤقتة للمساعدة في أداء مهامه، خاصة في الأمور الخاصة التي تتطلب دراسة وتقييمًا متخصصًا. وكجزء من الإطار المؤسسي على مستوى المجلس، يتلقى المجلس الدعم في وظائفه الإشرافية والرقابية من مختلف المجالس واللجان الاستشارية.
- يتولى **مجلس التأديب**، برئاسة قاضي يتم يندبه مجلس القضاء الأعلى، مسؤولية النظر في المسائل التأديبية المتعلقة بأي مخالفات تتعلق بقانون هيئة أسواق المال أو اللوائح التنفيذية ذات الصلة. كما يعتبر مجلس التأديب بمثابة هيئة استئنافية عند النظر في التظلمات المقدمة ضد القرارات المتخذة من قبل البورصة ولجنة النظر في المخالفات فيها.
 - تختص **لجنة الشكاوى والتظلمات** بتلقي ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالأشخاص المرخص لهم أو الخاضعين لإشراف الهيئة. كما تتلقى اللجنة التظلمات بشأن القرارات التي تصدرها الهيئة.
 - يعمل **المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية** كمرجع في كل ما يتعلق بقرارات الهيئة في مجال الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويقدم المجلس الاستشاري رأياً شرعياً مستقلاً فيما يتعلق بتنظيم المنتجات المالية الإسلامية الجديدة وغيرها من سياسات وأنظمة الرقابة الشرعية.

4.1 مجلس المفوضين والإدارة: توجيه القيادة الفعالة



السيدة/ ريان محمد الزيد
نائب رئيس مجلس المفوضين



السيد/ عماد أحمد تيفوني
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق
المال - المدير التنفيذي



السيد/ ثامر نبيل النصف
عضو مجلس المفوضين



السيدة/ حصة عبدالعزيز الرومي
عضو مجلس المفوضين



السيد/ طارق عبداللطيف الشهاب
عضو مجلس المفوضين

4.1 مجلس المفوضين والإدارة: توجيه القيادة الفعالة

مجلس المفوضين

- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مراجعة المخاطر التشغيلية القائمة أو المتوقعة الناتجة عن الأحداث الخارجية والضوابط الداخلية ومصادر المخاطر الأخرى ذات الصلة مثل أداء الموظفين أو الأمور المتعلقة بالنظام الإلكتروني. وتعنى اللجنة بتحديد وسائل التعامل مع مختلف مصادر المخاطر وتحديد خطوات الوقاية والتخفيف من المخاطر. كما تقوم اللجنة بمتابعة تقدم ونتائج خطط وإجراءات إدارة المخاطر المحددة لمعالجتها.
- تختص لجنة المزايا وشؤون الموظفين بمراجعة وإعداد السياسات واللوائح والقواعد وغيرها من القرارات المتعلقة بالموارد البشرية داخل الهيئة. وتضمن اللجنة مواءمة المهارات والقدرات الداخلية مع الأولويات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية الرائدة.

المدير التنفيذي

- وفقاً للمادة 4 - 5 من قانون هيئة أسواق المال، يتولى رئيس مجلس المفوضين عمل المدير التنفيذي وينفذ قرارات المجلس. كما يتولى المدير التنفيذي الإشراف على كافة الأجهزة الفنية والإدارية التابعة للهيئة ويكون مسؤولاً عن الإدارة العامة. في حين يشغل رئيس مجلس المفوضين في الوقت ذاته منصب المدير التنفيذي، فقد طبقت الهيئة مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات لضمان الإشراف الفعال والحفاظ على فصل واضح بين مهام الإشراف للمجلس والوظائف الإدارية. تم وضع هذه التدابير لدعم ممارسات الحوكمة الرشيدة وضمان الاستقلالية المطلوبة لاتخاذ قرارات صائبة.
- يتلقى المدير التنفيذي الدعم من مختلف المكاتب ذات المهام والمسؤوليات المحددة. وتشمل المكاتب الرئيسية التابعة للمدير التنفيذي مكتب الرقابة المالية، ومكتب تطوير الأداء وإدارة المخاطر، والمكتب الفني التابع للمدير التنفيذي، ومكتب التوعية والعلاقات العامة والتواصل، ومكتب الاستراتيجيات، ومكتب العلاقات الخارجية.

القطاعات

- ينقسم الهيكل التنظيمي لهيئة أسواق المال إلى أربعة قطاعات، يختص كل منها بجوانب محددة من عملياتها. ويضمن التقسيم الواضح للمسؤوليات تحقيق الخبرة والمساءلة في كل مجال، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات وإدارة أكثر كفاءة للوظائف التنظيمية. كما يساعد التخصص داخل القطاعات على تبسيط العمليات الإدارية والحفاظ على الاستقلالية، مما يضمن استجابة فعالة للاحتياجات المتغيرة لأسواق المال وأصحاب الصلحة. وهذه القطاعات هي كالتالي:
- **قطاع الأسواق:** يختص قطاع الأسواق بشكل أساسي بالحفاظ على نزاهة السوق ضمن المنظومة المالية، بما في ذلك مراقبة التداول وعمليات السوق وتطوير أسواق المال وإدارة المخاطر وعمليات الدمج والاستحواذ وحوكمة أنشطة الإدراج والتداول.
 - **قطاع الإشراف:** فهو مسؤول عن الوظائف الرقابية التابعة لهيئة أسواق المال بما في ذلك عمليات التفتيش الميداني والمكتبي، والإشراف على الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم، والإشراف على أنظمة الاستثمار الجماعي وتنظيمها، وأمور التمويل وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تسجيل واعتماد الكيانات المالية.
 - **قطاع الشؤون القانونية:** بما يتماشى مع دور هيئة أسواق المال كمُحكم في المسائل المتعلقة بمخالفات قانون هيئة أسواق المال واللائحة التنفيذية، يتولى قطاع الشؤون القانونية مهام التقاضي والتحكيم، جنباً إلى جنب مع إدارة التحقيق. كما يشمل قطاع الشؤون القانونية أيضاً إدارة الدراسات القانونية التي تتعامل مع المسائل التشريعية ذات الصلة والاعتبارات القانونية.
 - **قطاع الخدمات المساندة:** يتولى قطاع الخدمات المساندة العمليات العامة لهيئة أسواق المال بما في ذلك الشؤون المالية والخزانة وإدارة المرافق والمشتريات وتقنية المعلومات والموارد البشرية. ويتحمل قطاع الخدمات المساندة مسؤولية سير العمليات الداخلية والشؤون الإدارية والتقنية لهيئة أسواق المال بسلاسة.

4.2 الحوكمة المسؤولة والسلوك الأخلاقي

الحوكمة المسؤولة والسلوك الأخلاقي - أولوية قصوى

تلتزم هيئة أسواق المال بالحوكمة المسؤولة والسلوك الأخلاقي في جميع جوانب عملياتها. حيث إن سياسات الهيئة وإجراءاتها الداخلية مصممة لضمان تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة والنزاهة في جميع أنحائها، بما يتماشى مع تفويض الهيئة كجهة منظمة للسوق. وهذا يعزز التزامها بالحفاظ على أعلى معايير المصادقية المؤسسية. تراجع الهيئة باستمرار وتقوي أطر الحوكمة لديها للحفاظ على الحيادية ولضمان اتخاذ قرارات سليمة ولدعم مبادئ العدالة والمسؤولية الأخلاقية. حيث من خلال هذه الجهود، تهدف إلى تعزيز ثقافة النزاهة داخل الهيئة، مما يضمن بقاء أعمالها متسقة مع القيم الأساسية للثقة العامة والمساءلة والتنظيم الفعال. ومع استمرار تطور أسواق المال الكويتية، تزداد أهمية دور الهيئة الرقابية ذات المصادقية. حيث إن الإطار القوي للحوكمة داخل هيئة أسواق المال يعزز الثقة بين المشاركين في السوق ويدعم تطوير منظومة عادلة وفعالة لأسواق المال. ومن خلال التمسك بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، يتم خلق بيئة من الثقة تعزز استقرار وجاذبية الأسواق المالية الكويتية، مما يعود بالنفع في نهاية المطاف على المستثمرين وأصحاب المصلحة والاقتصاد بشكل أوسع.

ميثاق الشرف

يتعين على مفوضي الهيئة الالتزام بميثاق الشرف الذي وضعته هيئة أسواق المال. ويتوقع من أعضاء مجلس المفوضين إعطاء الأولوية للمصلحة العامة والمصالح الاقتصادية لدولة الكويت. وعند أداء واجباتهم، من المتوقع التزام المجلس بمبادئ الشفافية والتعاملات العادلة والموضوعية في صنع القرار. كما يتوقع من أعضاء مجلس المفوضين الحفاظ على استقلالية الهيئة كجزء من تفاعلهم وتعاملهم مع الأطراف المعنية الخارجية. تنظم السياسة أيضاً المعايير المهنية والشخصية للمفوضين من حيث حظر استخدام المنصب لتحقيق أهداف شخصية. ويطلب من أعضاء المجلس الامتناع عن المشاركة في أي شكل من أشكال الأنشطة التجارية والتخلي عن أي منصب أو وظيفة أخرى، سواء في القطاع العام أو الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من المفوضين الامتناع عن قبول الهدايا أو التبرعات أو المكافآت أو المنافع أو الخدمات من أي جهات أو أفراد آخرين تحت إشراف الهيئة. ويحظر المعاملة التفضيلية عند التعامل مع البنوك أو المؤسسات المالية أو أي أشخاص مرخص لهم آخرين، خاصة عند المشاركة في أنشطة متعلقة بالاقتراض أو التمويل. كما تنظم السياسة الاستعانة بخدمات التوظيف من الأقارب أو الأطراف ذات الصلة. ويتوقع أيضاً من أعضاء مجلس المفوضين الحفاظ على احترام ارتباطهم بهيئة أسواق المال وهو ما يتضح من خلال سلوكياتهم بعد انتهاء الخدمة.

تضارب المصالح

ينبغي على أعضاء مجلس المفوضين الامتناع عن إبداء الرأي أو التصويت بخصوص أي مسألة لهم فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة. كما يتعين على المفوضين الإفصاح عن ملكية جميع أنواع الأوراق المالية المدرجة في بورصة الكويت، سواء كانت مملوكة بشكل مباشر أو من خلال الوصاية.

4.2 الحوكمة المسؤولة والسلوك الأخلاقي

ميثاق شرف للموظفين

وضعت هيئة أسواق المال ميثاق الشرف الذي يتعين على كل موظف لدى الهيئة الالتزام والتقيّد به. يحدد الميثاق بوضوح المعايير المهنية والشخصية المتوقعة من موظفي الهيئة. يُطلب من الموظفين اعتبار مصلحة الهيئة بمثابة غايته الأساسية عند القيام بمهام عمله بالهيئة. كما يُطلب من الموظفين الابتعاد عن المصالح الخاصة والنأي عن الغايات الشخصية، من خلال الالتزام بمبادئ الحيادية والموضوعية والشفافية.

يؤكد الميثاق أيضًا على الحفاظ على النزاهة أثناء العمل لدى هيئة أسواق المال، حيث يُطلب من الموظفين الامتناع عن ممارسة أي عمل آخر، في القطاعين العام والخاص. كما يُحظر قبول الهدايا أو العطايا أو المكافآت أو المنافع من أي طرف يخضع لإشراف الهيئة. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع من الموظفين الإفصاح عن المصالح الشخصية أو المالية أو غيرها من المصالح التي تتعارض مع مصالح الهيئة.

كهيئة رقابية، تتطلب هيئة أسواق المال من موظفيها الحفاظ على الشفافية الكاملة والسرية المهنية، خاصة عند التعامل مع الجهات أو الشخص (الأشخاص) المرخص لهم. ويُطلب من الموظفين الحفاظ على سرية المعلومات التي وصلت إليهم بحكم وظيفتهم في الهيئة.

حظر ممارسة المعاملات التجارية

يُحظر على هيئة أسواق المال، كمؤسسة، المشاركة في أي معاملات تجارية بما في ذلك الإقراض أو إصدار الأوراق المالية أو الاستثمار فيها. ويخلق هذا الأمر حاجزًا مؤسسيًا بين هيئة أسواق المال كجهة رقابية والأسواق المالية التي تخضع لرقابتها. كما أن هذا الأمر بالغ الأهمية لضمان الموضوعية والتعاملات العادلة في نطاق عملياتنا.

ضمان الاستقلالية: إجراءات وقائية ضد تضارب المصالح

في هيئة أسواق المال، تم إرساء ضمانات راسخة في سياسات الحوكمة لضمان أن اعتبارات الاستقلالية تشكل جزءًا أساسيًا من عملية اتخاذ القرار لديها.

- يُحظر على أعضاء مجلس التأديب، الذي يتعامل مع مخالفات أحكام قانون هيئة أسواق المال والطعون المقدمة ضد قرارات بورصة الكويت، أن تكون لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي كيان خاضع للقانون، أو أن يكونوا حلفاء مع مثل هذا الكيان خلال فترة عضويتهم في مجلس التأديب.
- يُحظر على أعضاء لجنة الشكاوى والتظلمات، التي تتعامل مع الشكاوى المقدمة ضد الجهة (الجهات) المرخص لها أو الشخص (الأشخاص) الخاضعين لإشراف الهيئة، أن تكون لهم أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة خلال فترة عضويتهم.

السلوك الأخلاقي	2025/2024	2026/2025
حالات المخالفات المتعلقة بميثاق الشرف	0	0
حالات المخالفات المتعلقة بتضارب المصالح	0	0
حالات المخالفات المتعلقة بالمعاملات التجارية المحظورة	0	0
نسبة الموظفين للالتزمين بميثاق الشرف	%100	%100

الجدول 12 - ميثاق الشرف

4.3 خصوصية البيانات والأمن السيبراني

حماية البيانات

تلتزم هيئة أسواق المال بالحفاظ على أعلى معايير حماية البيانات والخصوصية؛ بصفتها الجهة التنظيمية المشرفة على أسواق المال في دولة الكويت. تقديراً لدورها في الإشراف على أنشطة المشاركين في السوق، حيث تدرك الهيئة الأهمية الحاسمة لحماية البيانات الشخصية وضمان استخدامها بشكل صحيح بما يتوافق مع الأطر القانونية المعمول بها، والتي تتضمن لائحة حماية خصوصية البيانات (اللائحة رقم 26 لسنة 2024) الصادرة عن الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (الهيئة العامة للاتصالات).

قامت الهيئة بتنفيذ إطار عمل شامل لحماية البيانات يتوافق مع المعايير المحلية والدولية. وقد تم تصميم هذا الإطار ليس فقط لضمان الامتثال القانوني ولكن أيضاً للحفاظ على ثقة الجمهور في المنظومة الرقابية والتنظيمية. في دورها، تتعامل الهيئة مع البيانات الشخصية بمسؤولية، مع التركيز على السرية والنزاهة والشفافية، مما يضمن احترام حقوق الأفراد في جميع مراحل معالجة البيانات.

جمع وتخزين البيانات الشخصية

يتم التعامل مع البيانات الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها من قبل الهيئة وفقاً لأحكام اللوائح المعمول بها، إذ تضمن جمع كافة البيانات من خلال وسائل قانونية وعادلة وشفافة، ويتم استخدام البيانات المحتفظ بها في قواعد البيانات الخاصة فقط للأغراض التي تم جمعها من أجلها، مما يضمن التعامل معها بعناية فائقة وبما يتوافق مع قوانين الخصوصية المعمول بها، حيث تدرك الهيئة المسؤولية التي تتحملها في التعامل مع البيانات الشخصية وعليه تم وضع سياسات واضحة فيما يتعلق باستخدامها، بما في ذلك تقييد إمكانية الاطلاع على تلك البيانات وحصرها في الموظفين المصرح لهم فقط وضمان تخزين البيانات بشكل آمن.

تبادل البيانات مع الجهات الأجنبية

في حالة تبادل البيانات الشخصية مع الجهات الأجنبية التي تم إبرام معها اتفاقيات رسمية، تضمن الهيئة إجراء عمليات التبادل هذه بطريقة تحمي سرية البيانات وسلامتها، حيث لن يتم نقل البيانات الشخصية إلا إلى الجهات الأجنبية التي تحافظ على مستوى ملائم من الحماية لخصوصية البيانات، وذلك وفقاً للمعايير المعمول بها. وتحظر الهيئة استخدام البيانات الشخصية لأي أغراض تجارية أو تسويقية، وتضمن أن ترتبط جميع عمليات تبادل البيانات ارتباطاً وثيقاً بوظائفها التنظيمية وضمن حدود أحكام القانون.

حقوق أصحاب البيانات الشخصية

تماشياً مع التزام الهيئة بالشفافية والعدالة، تقدر الهيئة حقوق أصحاب البيانات الشخصية وتحافظ عليها، إذ تسمح هذه الحقوق للأفراد بالتحكم في بياناتهم الشخصية، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى بياناتهم أو تعديلها أو الاعتراض على معالجتها، وتشمل هذه الحقوق صلاحية الوصول والاعتراض والحذف / التقييد، ويحق للأفراد طلب الوصول إلى بياناتهم الشخصية المخزنة في قواعد البيانات الخاصة بالهيئة، لكن قد يعترض الأفراد أيضاً على تبادل بياناتهم الشخصية لأغراض محددة، وعليه يجب تقديم تلك الاعتراضات في غضون إطار زمني محدد، ويتم تبرير أي رفض لهذه الطلبات كتابياً. إضافة إلى ذلك، يمكن لأصحاب البيانات طلب تصحيح أو حذف أو تقييد معالجة بياناتهم الشخصية إذا كانت غير دقيقة أو غير مكتملة أو قديمة أو تمت معالجتها بشكل مخالف للقانون، ويتم التعامل مع هذه الطلبات على الفور، مع إخطار الأفراد بالنتيجة وفقاً للقانون.

4.3 خصوصية البيانات والأمن السيبراني

الاحتفاظ بالبيانات وتقليلها

تضمن الهيئة الاحتفاظ بالبيانات الشخصية لديها فقط طالما كان ذلك ضرورياً لتحقيق الأغراض التي تم جمعها من أجلها، بما يتوافق مع أحكام القانون التعلق بالاحتفاظ بالبيانات. بمجرد أن تصبح البيانات غير مطلوبة، يتم اتخاذ الخطوات المناسبة لحذفها أو إخفاء هويتها بشكل آمن. تضمن سياسة الاحتفاظ هذه عدم القيام بالاحتفاظ بالبيانات دون داع، مما يقلل من مخاطر اختراق البيانات وإساءة استخدامها. تم تصميم بروتوكولات الاحتفاظ بالبيانات لدى الهيئة لتتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية ومبادئ تقليل البيانات، مما يضمن الاحتفاظ بالعلومات الضرورية واستخدامها فقط.

معالجة البيانات بصورة تتسم بالشفافية

تلتزم الهيئة بالحفاظ على الشفافية في أنشطة معالجة البيانات التي تقوم بها. كجزء من مسؤولية الهيئة التنظيمية، حيث يتم مراجعة ممارسات حماية البيانات بانتظام وإجراء أي تعديلات ضرورية لتتوافق مع المتطلبات القانونية المتغيرة، بما في ذلك التعديلات على لائحة حماية خصوصية البيانات (اللائحة رقم 26 لعام 2024)، والمعايير المتطورة في خصوصية البيانات. كما توفر الهيئة أيضاً آليات للأفراد لتقديم الشكاوى في حال كان في اعتقادهم حدوث انتهاك لحقوقهم في حماية البيانات. يتم التحقيق في الشكاوى بدقة، ويتم إبلاغ الأفراد بالنتائج في الوقت المناسب.

تنظيم الأصول الافتراضية

- كجزء من التزام الهيئة المستمر بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتماشياً مع المعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF)، تم تنفيذ تدابير لتنظيم الأصول الافتراضية. تخضع هذه الأصول، التي تمثل قيم عملات رقمية يمكن تداولها ونقلها واستخدامها في المدفوعات أو الاستثمارات، لضوابط محددة لضمان عدم إساءة استخدامها. نود التأكيد على النقاط الرئيسية التالية في تنظيم الهيئة للأصول الافتراضية:
- حظر الأصول الافتراضية كأدوات دفع: يمنع منعاً باتاً استخدام الأصول الافتراضية كعملة أو أداة دفع داخل دولة الكويت. لذلك، لا يسمح بالعملات التي تتضمن عملات افتراضية لأغراض الدفع.
- حظر الأصول الافتراضية كأدوات استثمار: لا يسمح باستخدام الأصول الافتراضية كوسيلة استثمار، ولا يسمح بتقديم أي خدمات متعلقة بالاستثمار في الأصول الافتراضية للعملاء.
- حظر ترخيص مزودي خدمات الأصول الافتراضية: لا يمنح أي كيان - سواء كان طبيعياً أو قانونياً - ترخيصاً لتشغيل خدمات الأصول الافتراضية في دولة الكويت.
- حظر تعدين (mining) الأصول الافتراضية: يحظر تماماً نشاط تعدين (mining) الأصول أو العملات الافتراضية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إبلاغ المشاركين في السوق بالمخاطر المرتبطة بالتعامل بالأصول الافتراضية، وخاصة العملات المشفرة، مثل عدم وجود دعم ملموس والقيم المتقلبة بشكل كبير.

2026/2025	2025/2024	خصوصية البيانات والأمن السيبراني
0	0	حالات الانتهاكات المتعلقة بخصوصية البيانات والأمن السيبراني
لا يوجد	لا يوجد	حالات الانتهاكات التي تم حلها من خلال آلية حل الشكاوى

الجدول 13 - خصوصية البيانات

4.4 لوائح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

والبيئية: وضع ملامح مستقبل الاستدامة

الإشراف التنظيمي

- تمارس هيئة أسواق المال دوراً محورياً في توجيه لدمج مبادئ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في أسواق المال في دولة الكويت، بما يتوافق مع الأهداف الوطنية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، حيث تلتزم الهيئة بتعزيز بيئة تنظيمية تعزز الاستدامة وممارسات الأعمال المسؤولة، ويشمل ذلك وضع وتطبيق اللوائح التي تعزز الشفافية والمساءلة وخلق القيمة على المدى الطويل، مع التأكد من دمج عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في سلوك السوق وعند اتخاذ القرار.
- يتطلب السياق الاقتصادي والبيئي الفريد بدولة الكويت، الذي يعتمد على النفط والغاز، أسلوب مدروس بعناية للإشراف على الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. تدرك هيئة أسواق المال الحاجة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وتركز على دعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعاً ويحقق انخفاضاً في انبعاث الكربون. وتماشياً مع أهداف الحياد المناخي في دولة الكويت، اتخذت هيئة أسواق المال خطوات لاستحداث وتعزيز الأطر التنظيمية التي تشجع الشركات على تطبيق ممارسات مستدامة، والإبلاغ عن مقاييس الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وإحراز تقدم ملموس في الحد من تأثيرها البيئي.
- من خلال تنظيم إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على الشركات المدرجة في شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وتنظيم المنتجات المالية المرتبطة بالاستدامة، تضمن هيئة أسواق المال حصول المستثمرين على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومسؤولة. وتماشياً مع التوجهات العالمية، حيث يتم دمج اعتبارات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بشكل متزايد في المنتجات المالية، وتركز هيئة أسواق المال على تنظيم المنتجات مثل السندات الخضراء والصناديق التي تركز على الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وغيرها من الأدوات المرتبطة بالاستدامة، والتي تتطور بسرعة في الأسواق الدولية.
- علاوةً على ذلك، تراقب الهيئة باستمرار التوجهات العالمية والإقليمية في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتقيم أهميتها للسوق الكويتي، وبذلك يمكن للهيئة مواصلة وتنفيذ سياسات لا تتوافق فقط مع أفضل الممارسات الدولية ولكن أيضاً تعالج التحديات والفرص المحددة في أسواق المال الكويتية، مما يساعد الدولة على تحقيق طموحاتها نحو الحياد المناخي ومستقبل أكثر استدامة.

مراحل العمل التنظيمي الرئيسية

تعريفات الاستدامة

- قدمت الهيئة تعريفات للمصطلحات الرئيسية المتعلقة بالتمويل المستدام لضمان الوضوح والاتساق في السوق، وذلك في الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010. وتشمل هذه المصطلحات «الاستدامة» و«الصندوق المستدام» و«السندات الخضراء» و«الصكوك الخضراء» و«السندات الاجتماعية» و«الصكوك الاجتماعية» و«سندات الاستدامة» و«صكوك الاستدامة». إن وضع هذه التعريفات يوفر إطاراً تنظيمياً واضحاً للمشاركين في السوق، مما يضمن فهم المنتجات المالية المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتنظيمها بشكل صحيح.
- يعد هذا الوضوح التنظيمي أمراً بالغ الأهمية نظراً لأنه يوحد مصطلحات السياق المتعلق بالتمويل المستدام، وبالتالي يعزز من مبدأ الشفافية والحد من الغموض لدى المستثمرين والجهات المصدرة وغيرهم من المشاركين في السوق. ومن خلال وضع تعريفات واضحة، تساعد هيئة أسواق المال على ضمان تعريف المنتجات المالية بدقة، بما يتوافق مع المعايير العالمية وتعزيز الثقة في السوق. علاوةً على ذلك، تدعم هذه المبادرة الهدف الأوسع المتمثل في دمج عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في عملية اتخاذ القرار المالي، مما يتيح متابعة الاستثمارات المستدامة وإدارتها بشكل أكثر فاعلية.

وضع دليل شامل لهذه التقارير، بما يضمن الاتساق

دمج عناصر الاستدامة في إدارة المخاطر

• استحدثت الهيئة أحكاماً بلائحتها التنفيذية التي توجه بها الجهات المرخص لها بدمج عناصر الاستدامة في أنظمة إدارة المخاطر إن تطلب الأمر، مع التركيز على معالجة جوانب الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، وتعد هذه الأحكام جزءاً من إطار متكامل لإدارة المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لهذه العوامل على الاستقرار المالي والأداء على المدى الطويل. كما توفر هذه الأحكام للمؤسسات المالية والمشاركين في السوق إطاراً توجيهياً لأخذ مخاطر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في اعتباراتهم عند اتخاذ القرارات.

• تعد هذه الأحكام أمراً حيوياً لأنها تضع تنظيمات لدمج مخاطر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في عمليات إدارة المخاطر الأساسية، مما يضمن جاهزية المؤسسات المالية بشكل أفضل لتحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والتخفيف من حدتها. وبتطبيق ذلك، تعزز هيئة أسواق المال مرونة السوق، وتعزز الاستدامة على المدى الطويل، وتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. كما تشجع هذه الأحكام على الإدارة الاستباقية لعوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يعزز نظاماً مالياً أكثر قوة واستدامة يمكنه التغلب بشكل أفضل على التحديات العالمية الناشئة.

تنظيم إصدار الصكوك والسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة

• استحدثت الهيئة قواعد لتنظيم إصدار الصكوك والسندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة. تقدم هذه القواعد إطار واضح للجهات المصدرة، مما يضمن وفاء هذه الأدوات المالية بمعايير محددة لتأثير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. تتضمن اللوائح متطلبات محددة للإبلاغ والشفافية واستخدام العائدات لضمان توجيه الأموال نحو المشاريع التي تساهم في أهداف الاستدامة.

• تضع هذه القواعد تنظيماً لإصدار الأدوات المالية التي تركز على الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يوفر للمستثمرين طرقاً موثوقة وخاضعة للمساءلة لتوجيه رأس المال نحو المشاريع ذات الآثار الإيجابية القابلة للقياس. ومن خلال تنظيم هذه الأدوات، لا تهدف هيئة أسواق المال إلى دعم تطوير التمويل المستدام في دولة الكويت فحسب، بل تعزز أيضاً ثقة السوق، مما يضمن توافق هذه الأدوات مع المعايير الدولية. يساهم ذلك في تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في تعزيز الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ويحقق المسؤولية الاجتماعية، مع تعزيز مكانة الكويت كدولة رائدة إقليمياً في المنتجات المالية التي تراعي الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.



4.4 لوائح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية: وضع ملامح مستقبل الاستدامة

فرض تقارير الاستدامة على الشركات المدرجة

- أصدرت الهيئة قواعد تنظيمية بالتعميم رقم (4) لسنة 2025 تلزم به الشركات المدرجة في (السوق الأول) بإصدار الإفصاحات عن تقارير الاستدامة ابتداءً من عام 2026. إضافةً إلى ذلك، عملت البورصة بالتعاون مع الهيئة على إعداد دليل إرشادي شامل للشركات المدرجة للاسترشاد به عند إعداد هذه التقارير، بما يضمن الاتساق والوضوح في الإفصاح عن أداء عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، وذلك بناءً على أحكام الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010. كجزء من هذه القواعد، تحتفظ الهيئة أيضاً بالحق في إصدار تعليمات بشأن متطلبات الإفصاح الإلزامي لقطاعات أو أسواق فرعية معينة، بما يضمن عدم فرض مزيد من متطلبات الإفصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ومواءمتها مع القدرات التنظيمية للشركات المدرجة.
- يعد الإبلاغ الإلزامي أمراً بالغ الأهمية في تعزيز الشفافية والمساءلة بين الشركات المدرجة، وتزويد المستثمرين ببيانات موحدة وموثوقة بشأن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. من خلال إلزامها بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، تشجع هيئة أسواق المال الشركات على الكشف عن تأثيرات أنشطتها على الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الخاصة بها، وتعزيز ثقافة المسؤولية وخلق القيمة على المدى الطويل. إن هذا الإطار التنظيمي من شأنه تعزيز نزاهة السوق، ودعم قرارات الاستثمار المدروسة، والتوافق مع التوجهات العالمية من خلال تبني تطبيق معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) بشأن الإفصاحات الإلزامية عن تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يساهم في نهاية الأمر في تكوين سوق مال أكثر استدامة وشفافية.

تصنيف «الصندوق المستدام» وتحديد ضوابط الاستثمار

- أضافت الهيئة «الصندوق المستدام» إلى أنواع الصناديق المعترف بها في إطارها التنظيمي. يبين هذا التصنيف ضوابط استثمارية محددة للصناديق المستدامة، مما يضمن التزام الاستثمارات في هذه الصناديق بمعايير محددة للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG). تم تصميم الضوابط الجديدة لتقديم إرشادات واضحة حول الاستثمارات المؤهلة وممارسات إدارة المخاطر ومتطلبات إعداد التقارير.
- يعد تصنيف الصناديق المستدامة أمراً مهماً لأنه يضع صياغة رسمية لتصنيف الصناديق المستدامة، مما يقدم إطاراً واضحاً ومنظماً للاستثمارات التي تركز على الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. من خلال وضع ضوابط استثمارية محددة، تضمن هيئة أسواق المال توافق هذه الصناديق مع أهداف الاستدامة والمستثمرين يمكنهم من الاستثمار بثقة في المنتجات التي تفي بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية المعترف بها. وتعزز هذه الخطوة نزاهة الأسواق المالية الكويتية، وتدعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة، وتوفر فرصاً أكبر للمستثمرين لتوجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تحقق آثاراً اجتماعية وبيئية إيجابية طويلة الأجل.

4.4 لوائح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية: وضع ملامح مستقبل الاستدامة

تعزيز حوكمة الشركات باعتبارها الاستدامة

• أدخلت هيئة أسواق المال أحكاماً لدمج اعتبارات الاستدامة في ممارسات حوكمة الشركات. تتطلب هذه الأحكام من الشركات تضمين عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) في عملياتها ووضع خطة شاملة لدمج هذه العوامل في استراتيجيتها وخطط عملها الشاملة. إضافةً إلى ذلك، تلزم هيئة أسواق المال مجالس الإدارة بالاطلاع بشكل مستمر على مخاطر الاستدامة والمشاركة بنشاط في الإشراف على إدارة هذه المخاطر.

• تعزز هذه المبادرة حوكمة الشركات من خلال ضمان دمج الاستدامة على أعلى مستوى من اتخاذ القرار. من خلال إلزام الشركات بوضع خطط واضحة لمعالجة أمور الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وضمان التوعية على مستوى مجلس المفوضين بمخاطر الاستدامة، تعزز هيئة أسواق المال خلق القيمة والبرونة على المدى الطويل. تدعم هذه المبادرة ممارسات الأعمال المسؤولة، وتعزز الشفافية، ومواءمة قطاع الشركات في دولة الكويت مع المعايير العالمية لحوكمة الشركات وتكامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يعزز بيئة أعمال أكثر استدامة وخضوعاً للمساءلة.







مؤشر الإفصاح 5



5.1 مؤشر إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (4/1)

تستند الإفصاحات التالية المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى مؤشرات الأداء الرئيسية من مبادرة البورصات المستدامة (SSE) ومؤشر الإفصاح الموحد للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدول مجلس التعاون الخليجي. تتماشى هذه المؤشرات مع الركائز السبعة لخطة التنمية الوطنية الكويتية. يوفر مؤشر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التالي مرجعاً للمكان الذي تم فيه الإبلاغ عن كل مؤشر أداء رئيسي موصى به ضمن هذه النشرة، بالإضافة إلى الأسباب التي تم بها استبعاد بعض المؤشرات، حيثما ينطبق.

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	المرجع	سبب الاستبعاد
البيئة			
1	انبعاثات غازات الدفيئة	الصفحة 25 (القسم 2 - كوكبنا) 2.2 إدارة الانبعاثات، الجدول 4: كثافة انبعاثات غازات الدفيئة	لا ينطبق
2	كثافة الانبعاثات	الصفحة 25 (القسم 2 - كوكبنا) 2.2 إدارة الانبعاثات، الجدول 5: استهلاك الانبعاثات	لا ينطبق
3	استخدام الطاقة	الصفحة 24 (القسم 2 - كوكبنا) 2.1 إدارة الطاقة، الجدول 1: استهلاك الطاقة	لا ينطبق
4	كثافة الطاقة	الصفحة 24 (القسم 2 - كوكبنا) 2.1 استهلاك الطاقة، الجدول 1: استهلاك الطاقة	لا ينطبق
5	مزيج الطاقة	الصفحة 24 (القسم 2 - كوكبنا) 2.1 استهلاك الطاقة، الجدول 2: كثافة الطاقة	لا ينطبق
6	استخدام المياه	الصفحة 26 (القسم 2 - كوكبنا) 2.3 إدارة المياه والنفايات، الجدول 6: استخدام المياه	لا ينطبق
7	العمليات البيئية	-	حالياً، لا تمتلك الهيئة سياسة بيئية رسمية أو نظام إدارة معتمد. ومع ذلك، سيتم النظر في تطوير سياسة تتناول النفايات والمياه والاهتمامات البيئية كجزء من خارطة طريق الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الخاصة بها.
8	الرقابة البيئية	الصفحة 13 (القسم 1 - المقدمة) 1.4 حوكمة الاستدامة	لا ينطبق

5.1 مؤشر إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (4/2)

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	المرجع	سبب الاستبعاد
البيئة			
9	الرقابة البيئية	الصفحة 13 (القسم 1 - المقدمة) 1.4 حوكمة الاستدامة	لا ينطبق
10	التخفيف من مخاطر المناخ	الصفحة 27 (القسم 2 - كوكبنا) 2.4 التخفيف من مخاطر المناخ	لا ينطبق
المسؤولية الاجتماعية			
1	نسبة الأجر بين الجنسين	-	حاليًا، لا تقوم الهيئة بتتبع فجوة الأجر بين الجنسين بين موظفيها. ومع ذلك، تلتزم الهيئة بالكامل بقوانين العمل في دولة الكويت وتضمن عدم التمييز بين موظفيها.
2	معدل دوران الموظفين	الصفحة 32 (القسم 3 - موظفونا) 3.1 توظيف الكفاءات المناسبة، الجدول 9: معدل دوران الموظفين	لا ينطبق
3	تنوع الجنسين	الصفحة 32 (القسم 3 - موظفونا) 3.1 توظيف الكفاءات المناسبة، الجدول 8: تركيبة القوى العاملة الإجمالية	لا ينطبق
4	عمالة مؤقتة	الصفحة 32 (القسم 3 - موظفونا) 3.1 توظيف الكفاءات المناسبة، الجدول 8: التركيبة الإجمالية للقوى العاملة	لا ينطبق
5	عدم التمييز	الصفحة 33 (القسم 3 - موظفونا) 3.2 حماية حقوق الموظفين	لا ينطبق
6	معدل الإصابات	الصفحة 34 (القسم 3 - موظفونا) 3.3 الصحة والسلامة العامة للموظفين، الجدول 10: الصحة والسلامة (مؤشر الحوادث المهنية)	لا ينطبق
7	الصحة والسلامة العالمية	الصفحة 34 (القسم 3 - موظفونا) 3.3 الصحة والسلامة العامة للموظفين، الجدول 10: الصحة والسلامة (مؤشر الإصابات المهنية)	الاستبعاد الجزئي - حاليًا، لا تمتلك الهيئة سياسة منفصلة للصحة والسلامة؛ ومع ذلك، فقد نفذت الهيئة العديد من الإجراءات لضمان السلامة داخل المنظمة.

5.1 مؤشر إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (4/3)

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	المرجع	سبب الاستبعاد
8	عمالة الأطفال والعمل القسري	الصفحة 33 (القسم 3 - أفرادنا) 3.2 حماية حقوق الموظفين	لا ينطبق
9	حقوق الإنسان	الصفحة 33 (القسم 3 - أفرادنا) 3.2 حماية حقوق الموظفين	لا ينطبق
10	التوظيف	الصفحة 33 (القسم 3 - أفرادنا) 3.2 حماية حقوق الموظفين، الجدول 8: تكوين القوى العاملة الإجمالي	لا ينطبق
الحوكمة			
1	تنوع مجلس الفوضين	الصفحة 44 (القسم 3 - حوكمتنا) 4.1 مجلسنا والإدارة، مجلس الفوضين	لا ينطبق
2	استقلالية مجلس الفوضين	الصفحة 44 (القسم 3 - حوكمتنا) 4.1 مجلسنا والإدارة، مجلس الفوضين	لا ينطبق
3	الأجور المشجعة	-	حالياً، لا تمتلك الهيئة هياكل حوافز أو خطط مكافآت مرتبطة بأهداف أو غايات الاستدامة.
4	المفاوضة الجماعية	الصفحة 33 (القسم 3 - أفرادنا) 3.2 حماية حقوق الموظفين	لا ينطبق
5	ميثاق شرف للموردين	-	تم اعتماد ميثاق سلوك الموردين وتم تعميمه على الموردين لاستكمال الأعمال الخاصة به، ومع ذلك، كجزء من اتفاقيات الموردين، تفرض القيود على الموردين الالتزام بقوانين العمل الكويتية وظروف العمل المحددة.

5.1 مؤشر إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (4/4)

الرقم	مؤشر الأداء الرئيسي	المرجع	سبب الاستبعاد
الحوكمة			
6	الأخلاقيات ومكافحة الفساد	الصفحة 47-48 (القسم 3- حوكمتنا) 4.2 الحوكمة للمسؤولية والسلوك الأخلاقي	لا ينطبق
7	خصوصية البيانات	الصفحتان 49-50 (القسم 3 - حوكمتنا) 4.3 خصوصية البيانات والأمن السيبراني	لا ينطبق
8	ممارسات الإفصاح	حاليًا، لا تقدم الهيئة بيانات الاستدامة الخاصة بها إلى أي جهات خارجية للتحقق منها. البيانات والإفصاحات المقدمة تتماشى مع المبادرة العالمية للتقارير وبروتوكول الغازات الدفيئة، حيثما ينطبق ذلك.	لا ينطبق
9	التأكيد الخارجي	-	نظرًا لأن التأكيد الخارجي غير مطلوب حاليًا في دولة الكويت، فإن الهيئة لا تخضع لإفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لتأكيدات خارجية أو تحقق من طرف ثالث.



1888898



CMAGOVKW



CMA_KWT



CMA_KWT



CMA_KWT



DOWNLOAD FROM APP
STORE & GOOGLE PLAY
CMA-KW



WWW.CMA.GOV.KW

